

الإنتوساي

نتائج الإستبيان الثالث حول الرقابة
على البيئة (2001)

مجموعة العمل التابعة للانتوساي والخاصة
بالرقابة على البيئة

محكمة الرقابة لدولة هولندا
ايلول 2001

ترجمة: ديوان المحاسبة في المملكة الاردنية الهاشمية

مجموعة العمل التابعة للانتوساي والخاصة بالرقابة على البيئة

محكمة الرقابة لدولة هولندا ، ايلول 2001

نتائج الاستبيان الثالث (2000) حول على البيئة من قبل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

المحتويات

مقدمة	.1
تعريف الرقابة البيئية	.2
إجابات	.3
السياسات والبرامج الحكومية	.4
صلاحية الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالرقابة البيئية	.5
أنشطة الأجهزة العليا للرقابة	.6
الإتفاقات الدولية والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة	.7
استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة	.8
أنشطة وإستراتيجيات مجموعة عمل الانتوساي	.9
ملخص ونتاج	.10

الملحق رقم 1 إجابات ومنهجيات

الملحق رقم 2 الاستبيان الثالث وإجابات الأجهزة العليا للرقابة على كل سؤال

مجموعة العمل التابعة للانتوساي والخاصة بالرقابة على البيئة نتائج الاستبيان الثالث حول الرقابة على البيئة من قبل الأجهزة العليا للرقابة أيلول 2001

1. مقدمة

إن حماية وتحسين البيئة هي قضية هامة بالنسبة لجميع الدول . وترغب مجموعة عمل الانتوساي في تشجيع ومساعدة الأجهزة العليا للرقابة على تطوير وتحسين دورهم في حقل الرقابة البيئية . وقد قمنا في تلك الورقة بعرض نتائج الاستبيان الثالث للانتوساي حول الرقابة البيئية من قبل الأجهزة العليا للرقابة* . وتغطي تلك الورقة الأساليب الحديثة والمتطورة التي استخدمت بشكل واقعي في مجال الرقابة البيئية في عام 2000 . وقد تمت مقارنة النتائج ، كلما أتاحت الفرصة لذلك ، بنتائج الاستبيانين الأول والثاني ، اللذين أجريا من قبل مجموعة العمل في عام 1993، و1997 . ومن خلال تلك الجهود أصبح بالإمكان تتبع الإتجاهات والتطورات في تلك الناحية .

وخلال المؤتمر الدولي السابع عشر للأجهزة العليا للرقابة المنعقد في كوريا عام 2001 ، ستقوم مجموعة العمل التابعة للانتوساي (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة) والخاصة بالرقابة على البيئة باستكمال المرحلة الثالثة من أنشطتها ، الوقت الملائم لتسوية جميع الأمور المعقدة . وإننا نأمل من خلال هذا الاستبيان أن نسهم في تحقيق المزيد من التقييم والتطوير على تلك الاستراتيجية ومنتجات ونتائج مجموعة العمل الخاصة بالرقابة على البيئة .

ويتم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان الثالث للانتوساي أيضا في تحديث صفحتنا المحلية على شبكة الانترنت : <http://www.environmental-auditing.org>

وهناك قرص مضغوط (CD-ROM) يحتوي على تلك المعلومات ، حيث سيكون متوفرا خلال الانتوساي السابع عشر المنعقد في سيؤول عام 2001 .

وقد أرسلت مسودة هذه الورقة إلى عدد من الدول الأعضاء في مجموعة العمل والأجهزة العليا للرقابة المذكورة في هذه الورقة، وذلك للتشاور بشأنها . وقد استجاب (22) جهازا أعلى للرقابة لتلك المسودة #، وضمنت ملاحظاتهم في الوثيقة . وخلال الإجتماع السابع لمجموعة العمل المنعقد في أتوا (كندا) في أيلول عام 2001 ، سوف يتم المصادقة عليها كوثيقة لمجموع العمل .

2. تعريف الرقابة البيئية

خلال الانتوساي الخامس عشر المنعقد في القاهرة ، تبني المؤتمر إطار عمل تعريف "الرقابة البيئية" ، والذي يعكس اتفاقا في الرأي بين الأجهزة العليا للرقابة . والمبادئ الأساسية التي بني عليها هذا التعريف هي :

- أن الرقابة البيئية لا تختلف بشكل كبير عن الرقابة العادية التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة .
- من الممكن تضمين الرقابة البيئية في الرقابة المالية ، ورقابة الإلتزام ، ورقابة الأداء . وتغطي أعمال رقابة الأداء في العادة العناصر الثلاث الإقتصاد، والفعالية ، والكفاءة .

* بناء على طلب من مجموعات العمل الإقليمية الخاصة بالرقابة على البيئة لكل من منظمتي اليوروساي والافروساي ، تم توزيع استبيان إقليمي قصير الى جانب الاستبيان الثالث للانتوساي . وقد تم تحليل نتائج المسوحات الإقليمية من قبل مجموعات عمل كل من اليوروساي والافروساي . ويرجى من الأجهزة العليا للرقابة المهتمة بنتائج المسوحات الإقليمية الاتصال بمجموعات العمل الإقليمية ذات العلاقة .

وتبني عنصرا رابعا وهو البيئة يعتمد الى حد كبير على صلاحيات الأجهزة العليا للرقابة ، والسياسات الحكومية البيئية لدول تلك الأجهزة .
- قد يكون مفهوم التنمية المستدامة جزءا من التعريف ، على أن يكون هذا المفهوم جزءا من السياسات الحكومية أو البرنامج المراد إخضاعه للرقابة .

ولا تتضمن أنشطة مجموعة العمل الفحوصات البيئية ذات الطبيعة الأكثر فنية مثل تلك المنفذة من قبل القطاعين العام والخاص على حد سواء ، وتلك الأعمال التي تعتبر جزءا من الأعمال الرقابية لمؤسسات القطاع الخاص . وقد ارفق إطار عمل تعريف الرقابة البيئية مع الاستبيان لكي تبنى النتائج المتضمنة في هذه الورقة على ذلك التعريف .

3. إجابات ومنهجيات

لقد بنيت هذه الورقة على المعلومات التي تم الحصول عليها من الاستبيان الثالث للانتوساي حول الرقابة البيئية . وقد كان الاستبيان قد أرسل إلى جميع أعضاء الانتوساي خلال شهر كانون ثاني عام 2000 . وبحلول الخامس والعشرين من شهر آذار 2001 ، كانت مجموعة العمل قد تسلمت ردودا من 110 جهازا أعلى للرقابة حيث وصل إجمالي عدد الردود إلى 61% . وتلك النسبة هي أعلى من تلك التي تحققت من الاستبيانين الأول والثاني . ولإلقاء الضوء على الأجهزة العليا للرقابة التي أجابت على الاستبيان ، انظر الملحق رقم 1 . ونود في هذا السياق أن نعبر عن امتناننا للأجهزة العليا للرقابة التي قامت بتعبئة الاستبيان . وقبل عرض النتائج ، نود أن نلفت النظر إلى من يمثل تلك الإجابات . لقد قمنا بتفحص التمثيل حسب مناطق الإنتوساي ، ومستوى الدخل للدولة ، ومدى توافر تكنولوجيا المعلومات الحديثة في الجهاز الأعلى للرقابة . وقد عرض تحليل الردود في الملحق رقم 1 . وقد تبين أن الردود لا تمثل بشكل واف مجتمع الإنتوساي بأكمله .

- كان هنالك تمثيل مرتفع من قبل الأجهزة العليا للرقابة لكل من الأربوساي ، الأسوساي ، واليوروساي ، في حين كان هنالك تمثيل منخفض من قبل الأجهزة العليا للرقابة لكل من الأفروساي والسباساي .
- كان هنالك تمثيل مرتفع من قبل الأجهزة العليا للرقابة ذات الدخل العالي ، وانخفاض في التمثيل من قبل الأجهزة العليا للرقابة ذات الدخل المنخفض .
- كان هنالك تمثيل مرتفع من قبل الأجهزة العليا للرقابة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات، بينما كان هنالك تمثيل منخفض من قبل الأجهزة العليا للرقابة التي ليس لديها الإمكانيات لإستخدام تلك التكنولوجيا . والخلاصة هي أن نتائج الاستبيان تمثل بشكل أساسي موقف الأجهزة العليا للرقابة التي تعتبر مواردها ضمن المعدل أو التي تزيد عن المعدل . كما أن الأجهزة العليا للرقابة ذات الموارد الأقل لا تزال تشكل تحديا بالنسبة لمجموعة العمل .

ويحتوي الاستبيان الثالث على بعض الأسئلة التي كانت متضمنة في الاستبيانين الأول والثاني، الأمر الذي ساعد على توفير قاعدة بيانات طويلة مميزة . وساعد ذلك أيضا على مقارنة الموقف في عام 2000 مع الموقف في عامي 1994، 1997 . وللاطلاع على المنهجيات مفصلة انظر الملحق رقم 1 . والاستبيان الثالث ومجموعة الإجابات على كل سؤال هي متوفرة في الملحق رقم 2 .

4. السياسة البيئية الحكومية

في 93% من دول الأجهزة العليا للرقابة التي أجابت على الاستبيان ، قامت الحكومات بصياغة أشكال مختلفة من السياسات البيئية . وقد يكون ذلك على شكل خطة خضراء شاملة ، أو برامج

لقد تسلمنا ردودا من الأجهزة العليا للرقابة لكل من النمسا ، بوليفيا ، البرازيل ، الكامبيرون ، كندا ، جمهورية التشيك ، مصر ، استونيا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، نيوزيلاندا ، النرويج ، بابوا نيوجينيا ، البرغواي ، البيرو ، رومانيا ، المملكة العربية السعودية ، جنوب افريقيا ، السودان ، السويد ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية .

وسياسات تنمية مستدامة أو بيئية ، أو مجموعة من القوانين والأنظمة التي تحكم البيئة . وهناك ثمانية أجهزة عليا للرقابة أعلنت بأن حكوماتها لم تقم بوضع أية سياسات بيئية . وعندما تقوم أي حكومة بوضع سياسة بيئية ، فغالبا ما تقوم بتحديد الأهداف المراد إحرارها والأدوات المراد استخدامها . والعديد من هذه الحكومات تقوم بوصف الأهداف التي يجب تحقيقها ضمن مدة محددة من السنوات ، وكيف يجب متابعة تلك الإنجازات والتقارير بشأنها . وبين عامي 1994، و1997 صرحت الأجهزة العليا للرقابة عن منجزاتها (في غياب السياسة البيئية) . وقد لوحظ بان مثل هذا التقدم لم يتواصل في خلال الفترة الأخيرة (1997-2000) . حتى أن بعض الأجهزة العليا للرقابة صرحت بأن السياسة الحكومية قد أصبحت أقل وضوحا . ونحن لسنا متأكدين مما إذا كان ذلك يعني العدد الأقل من الحكومات هم الذين يقومون بصياغة ومتابعة سياساتها البيئية بشكل ملائم ، أو أن الأجهزة العليا للرقابة قد أصبحت أكثر حساسية في تلك الناحية .

إن جمع المعلومات بشأن السياسة البيئية على مستوى العالم قد أصبح أكثر سهولة . وهناك ما يزيد عن نصف الدول التي توفر المعلومات عن سياساتها البيئية على شبكة الإنترنت .

ومن بين المشاكل البيئية الأساسية التي تم الإبلاغ عنها من قبل الأجهزة العليا للرقابة هي قضايا المياه العذبة، وإدارة النفايات (بما في ذلك النفايات الخطرة وغير الخطرة ، والنفايات المظلمة) . ومن الواضح جدا ذلك المستوى العالي من الاتفاق في تلك الناحية بين الأجهزة العليا للرقابة في جميع مناطق الإنتوساي . وهذه المشاكل تأتي ضمن المشاكل البيئية الثلاث الأكثر أهمية في جميع المناطق . ومن ضمن الجوانب ذات الاهتمام أيضا : الزراعة ، والمبيدات الحشرية ، تنمية الأراضي ، والحراجة (56%) ، خاصة في الأفروساي ، الأسوساي ، الأولاسيفس ، والسباساي) ، وتلوث الهواء (45%) ، خاصة في اليوروساي ، والأسوساي) ، والتلوث البحري (37%) ، خاصة في الأربوساي والكاروساي) ، والمشاكل المتعلقة بأنظمة الصدى (36%) ، خاصة في الأولاسيفس) والنقل (33%) .

في جميع الدول المعنية تقريبا ، تمارس الحكومة الوطنية سلطتها القانونية على السياسة البيئية * وفي ثلثي الدول تقريبا ، تتشارك الحكومة الوطنية تلك الصلاحية القانونية مع المستويات الأخرى للحكومة – على المستوى المحلي ، أو الإقليمي ، أو المقاطعات ، أو الفدرالي أو مع الهيئات العامة غير الحكومية (28%) . وهذا يشمل الهيئات شبه الحكومية، والهيئات غير الحكومية شبه المستقلة . وفي بعض الدول ، هنالك أطراف أخرى لها صلاحيات قانونية على السياسة البيئية . وقد تشمل تلك الأطراف المجلس الوطني أو اللجنة الوزارية بشأن البيئة . وفي بعض الدول تشارك الهيئات غير الحكومية والمجتمعات في صياغة السياسات البيئية والبرامج . وفي البرتغال على سبيل المثال ، من الممكن أن يستخدم المواطنون القانون الدستوري وقانون الأشغال العامة لمطالبة الحكومة بتعويضات عن الأضرار الناتجة عن انخفاض مستوى نوعية الحياة ، والصحة العامة ، وحقوق المستهلكين ، والمحافظة على البيئة . ومقارنة بالمسوحات السابقة ، فإن عدد المستويات الحكومية والأطراف المشتركة في تطوير السياسة البيئية هو في نمو مستمر . وبالنسبة للبيئة فقد يكون ذلك أمر إيجابي . وتبعاً لذلك ، فإن الأجهزة العليا للرقابة التي تقوم بتنفيذ أعمال الرقابة البيئية يجب أن تتعامل مع مواقف أكثر تعقيدا . وقد يكون الفصل الواضح للمهام والمسؤوليات عنصرا هاما في الرقابة .

* باستثناء الاتحاد الأوروبي ، حيث تعتبر اللجنة الأوروبية الهيئة المركزية .

5. سلطات الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالرقابة البيئية

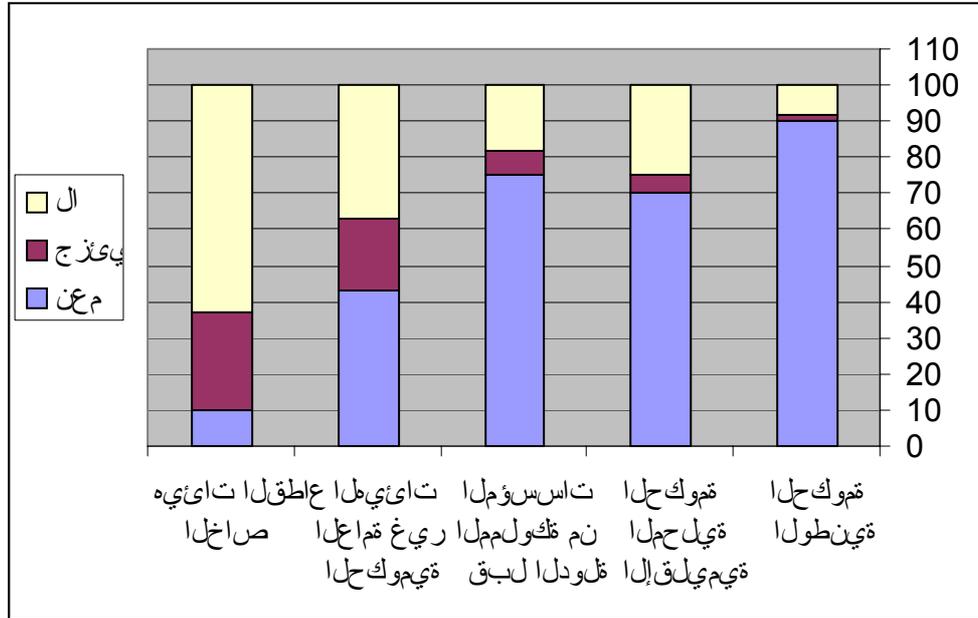
الصلاحيات والسلطات

لم تتغير صلاحيات غالبية الأجهزة العليا للرقابة منذ عام 1996 . وهناك 14 جهازا أعلى للرقابة ممن قاموا بتوسيع صلاحياتهم الرقابية . ولم تظهر أية محددات على صلاحيات الأجهزة العليا للرقابة منذ عام 1996 .

وفي عام 2000 ، كان لمعظم الأجهزة العليا للرقابة شكلا من أشكال السلطة على تنفيذ أعمال الرقابة البيئية . وقد أفاد خمسة عشر جهازا أعلى للرقابة ممن أجابوا على الاستبيان بأنه لا يوجد لديهم أية صلاحيات في هذا المجال . ومن الواضح ، أن تلك الأجهزة الخمسة لم تتمكن من تنفيذ أية أنشطة في مجال الرقابة البيئية . وفي عام 1997 ، كان الموقف هو نفسه تقريبا .

الهيئات التي تجري الرقابة عليها

إن الهيئات التي يسمح بإجراء الرقابة عليها هي مبينة في الشكل 1 ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن أقل من نصف الأجهزة العليا للرقابة هي مخولة بإجراء الرقابة على أنشطة الهيئات العامة غير الحكومية ، وهناك 16% تقوم بإجراء الرقابة بشكل جزئي اعتمادا على حجم الموارد التي تخصصها لها الدولة . وعندما يكون لدى الأجهزة العليا للرقابة السلطة لإجراء الرقابة على هيئات القطاع الخاص ، فإن تلك الرقابة أيضا تقتصر فقط على المال العام التي تتسلمه مثل تلك الهيئات الخاصة .



الهيئات التي تقع ضمن الصلاحية

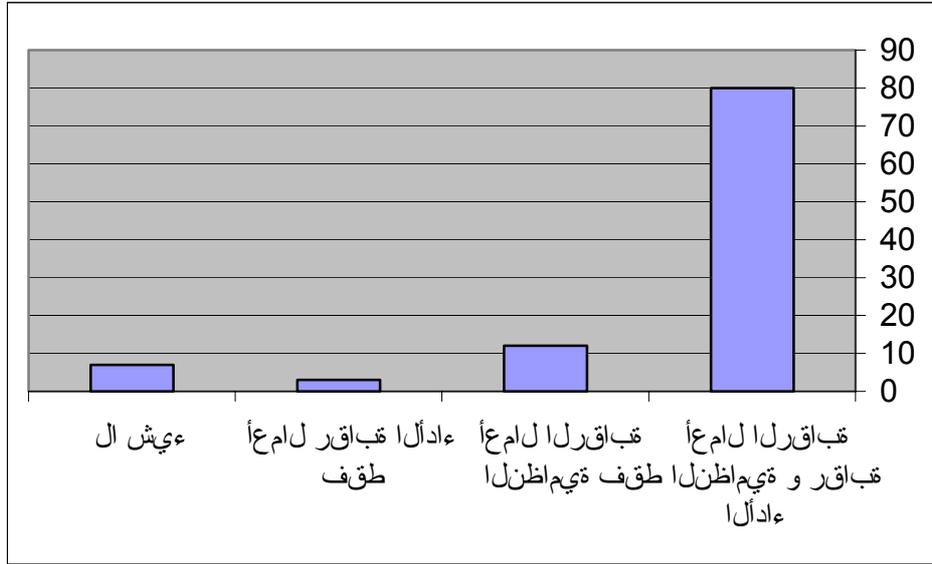
الشكل 1 : سلطات الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بالرقابة البيئية (غير متاح = 104)

في الفقرة السابقة ، وجدنا بان هنالك تزايد في عدد الأجهزة الحكومية وغير الحكومية التي تتعامل مع السياسات البيئية . وفي مثل هذا الموقف ، فإن من المفيد يكون للجهاز الأعلى للرقابة صلاحيات على جميع الهيئات المسؤولة . ولكن الأمر قد لا يكون كذلك في جميع الحالات ، ففي معظم الدول حيث تمارس الحكومة الوطنية سلطاتها القانونية على السياسة البيئية ، يكون للجهاز

الأعلى للرقابة سلطات على مستوى الحكومة الوطنية أيضا . وعندما تكون الحكومات المحلية ، أو الإقليمية ، أو الفدرالية، معنية في السياسة البيئية، فهناك ما يقرب من 17% من الأجهزة العليا للرقابة لا تملك سلطات على تلك المستويات . وفي بعض الدول ، هنالك أجهزة عامة تشارك السلطة القانونية على السياسة البيئية . وفي ما يقرب من 30% من تلك الدول ، لا تملك الأجهزة العليا للرقابة السلطة لإجراء الرقابة على الهيئات العامة غير الحكومية فيما يتعلق بالأنشطة البيئية

أعمال الرقابة اللاحقة

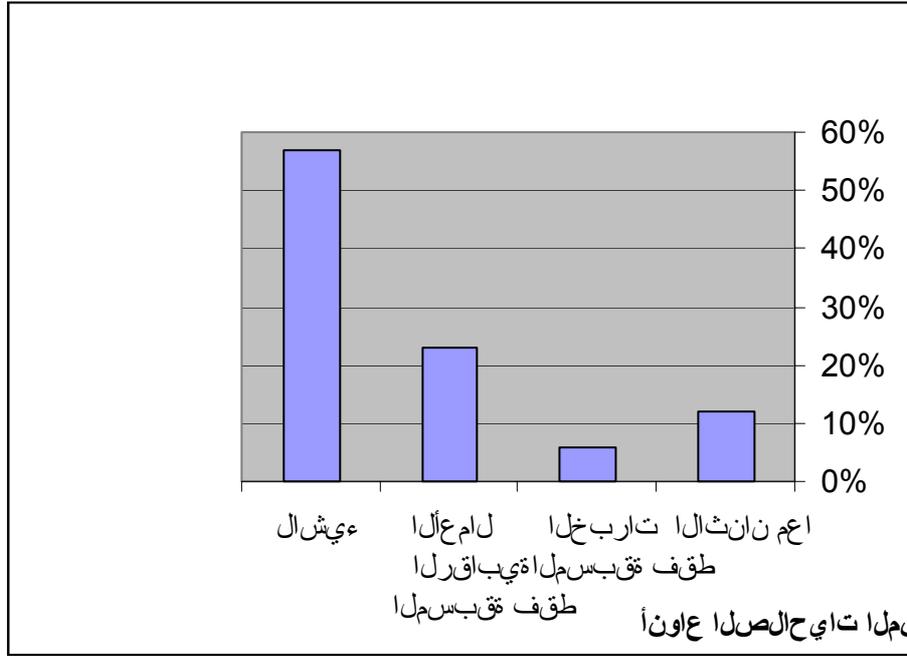
جميع الأجهزة العليا للرقابة تقريبا والتي تملك أي شكل من أشكال السلطة لتنفيذ أعمال الرقابة البيئية هي مخلولة بإجراء أعمال الرقابة النظامية (المالية) . والعديد من الأجهزة العليا للرقابة أيضا هي مخلولة بإجراء رقابة الأداء (أو مردود القيمة النقدية) على القضايا البيئية. والأجهزة العليا للرقابة التي تملك سوى صلاحية إجراء أعمال الرقابة النظامية، يمكنها أن تنفذ أعمال الرقابة البيئية من خلال متابعة الأموال التي تنفق على المشروعات البيئية . وهنالك خيار آخر وهو تتبع الأموال التي تنفق على مشروعات لها نتائج هامة على البيئة .



الشكل 2 : أنواع أعمال الرقابة اللاحقة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة

السلطات المسبقة (الوقائية)

السلطات المسبقة (الوقائية) هي أقل شيوعا من صلاحيات أعمال الرقابة اللاحقة (الإستراتيجية). وهنالك ثلاثة من بين خمسة أجهزة عليا للرقابة لا تملك سلطات مسبقة . وثالث الأجهزة العليا للرقابة لديها السلطة لإجراء أعمال الرقابة المسبقة ، على سبيل المثال ، المصادقة على الانفاق مقدما . وعدد الأجهزة العليا للرقابة الذين يملكون هذا النوع من الصلاحية ينمو بشكل بطيء . وحوالي 20% من الأجهزة العليا للرقابة لديها السلطة لتقديم النصيحة المسبقة مثل نصيحة الخبير خلال إعداد الأنظمة والتشريعات البيئية .



الشكل 3 : أنواع الرقابة المالية المسبقة التي تنفذها الأجهزة العليا للرقابة

الصلاحيات الواضحة فيما يتعلق بالرقابة البيئية /العنصر الرابع

إن إدخال العنصر الرابع هو إحدى الطرق التي يمكن من خلالها وصف سلطات الأجهزة العليا للرقابة ، وبالإضافة إلى كل من عنصر الكفاءة و الاقتصاد والفعالية ، فمن الممكن إعتبار البيئة العنصر الرابع . وهناك خمسة عشر جهازا أعلى للرقابة ممن لديهم السلطات لإجراء أعمال الرقابة البيئية أفادوا بأن صلاحياتهم الرقابية تشير بشكل صريح إلى أعمال الرقابة البيئية ، وهي الأجهزة العليا للرقابة لكل من البانيا ، الكاميرون ، كندا ، تشيلي ، السلفادور ، غانا ، إيطاليا ، كوريا ، البيرو ، الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، الإتحاد الروسي ، سلوفاكيا ، والسودان . وعدد الأجهزة العليا للرقابة التي تملك صلاحيات واضحة لم يزد منذ الإستبيان الثاني . وغالبية الأجهزة العليا للرقابة لها صلاحيات عامة تخولها من تنفيذ أعمال الرقابة البيئية .

تقديم المشورة والمساعدة للحكومة

وهناك موضوعا جديدا في الاستبيان الثالث يتعلق بتطور دور الأجهزة العليا للرقابة في تقديم النصح والمساعدة لحكوماتها . وقد يكون للأجهزة العليا للرقابة خبرة مفيدة في هذا المجال . وعندما تقر الحكومة تشريعا جديدا فقد ترغب في الاستفادة من تلك الخبرة . وقد يحدث هذا الأمر نفسه عندما تقوم الحكومة بتطوير سياساتها البيئية ، وتقوم ببناء نظم للمراقبة الخ . وتحدي الحصول على هذا الدور الاستشاري من الممكن أن يكون الرغبة في الإسهام في تحسين الإدارة العامة بشكل عام والسياسة البيئية بشكل خاص .

و تعتقد مجموعة العمل بأنه حتى الآن لم تكن الأجهزة العليا للرقابة فعالة في تلك الناحية . ومع ذلك فالنتائج كانت مدهشة، نظرا لتزايد عدد الأجهزة العليا للرقابة الذين يمارسون هذا النشاط . وفي الإستبيان ذكرت ثلاثة موضوعات يرغب بتقديم النصيحة بشأنها ، في حين من الممكن إضافة موضوعات أخرى . ونحو نصف الأجهزة العليا للرقابة تقوم بتقديم النصح لدوائرها الحكومية في مجال الرقابة البيئية بشأن موضوع أو أكثر من بين تلك الموضوعات . وهم يقومون بالنصح بشكل رئيسي بشأن صياغة البرامج أو التشريعات أو السياسات البيئية . وهم يقومون أيضا بتقديم النصح

بشأن المؤشرات البيئية ، ومقاييس الأداء ، وأنظمة المراقبة أو أية أنواع أخرى من معلومات السياسة، لتقويم السياسة البيئية والمقدرة المطلوبة لتطوير وتنفيذ السياسة أو البرامج البيئية . وفي بعض الأحيان تقوم الأجهزة العليا للرقابة أيضا بتقديم المشورة بشأن الموضوعات الأخرى مثل الأنظمة المالية وإجراءات المراقبة والخسائر والهدر أو هيكله وأنظمة التوزيع للتوصل إلى نتائج بيئية .

وقد أقرت أجهزة أخرى بأنها لا تقدم النصح بشكل مباشر . وبأنها تقوم بلعب دور استشاري في الأعمال الرقابية المفردة . وإحدى الطرق للقيام بذلك هو من خلال تضمين النتائج في التقارير الرقابية . وهناك نوع آخر من النصيحة المباشرة، هو من خلال تقديم التقارير الرقابية إلى البرلمان . ونتيجة لذلك تقوم الوزارات بإجراء التغييرات الضرورية . والعديد من الأجهزة العليا للرقابة ذكرت بأن تقاريرها الرقابية تتابع من خلال تعديل الإجراءات الوزارية والمؤسسية لمعالجة أوجه القصور التي يشار إليها في تقارير الأجهزة العليا للرقابة . ومن الممكن أن يشمل الدور الاستشاري غير المباشر أيضا نقل المعرفة من خلال تقديم الأدلة أو إصدار المجالات المهنية .

وهناك نحو ثلث الأجهزة العليا للرقابة التي تقوم بمساعدة الدوائر الحكومية بشكل فعال في ناحية أو أكثر من النواحي التالية :

- تطوير الأنظمة الإدارية البيئية .
- إنتاج التقارير البيئية .
- أشكال أخرى من المساعدة .

وقد قدم مثالين آخرين هما . قام أحد الأجهزة العليا للرقابة بتنفيذ مهمة حكومية تتعلق بتطوير الهيئات الحكومية . وشارك جهاز أعلى للرقابة آخر في ندوات وورش عمل ، وشارك أيضا بمراجعة ورش العمل التي ينظمها مجلس البيئة للدولة . وإلى جانب عدم توفر الصلاحيات ، فإن السبب في عدم مساعدة الحكومة بشكل فعال هو تنازع المصالح الذي قد يحدث أحيانا . وتقديم النصح من الممكن ان يكون له مضامين على وظيفة الجهاز الأعلى للرقابة ، خاصة فيما يتعلق بالاستقلالية . وقد صرح أحد الأجهزة العليا للرقابة بما يلي " نحن مدركين جيدا لمواقف تنازع المصالح ولهذا السبب فنحن لا نقوم بمساعدة الهيئة بمجموعة من مؤشرات الأداء ونلزمها باستخدامها " . وبعض الأجهزة الأخرى لا تقوم باكتشاف المشاكل في تلك الناحية " وبعضهم صرح بأنه " من الممكن للأجهزة العليا للرقابة أن تساعد بشكل فعال لو أنها كانت تملك الموارد المالية والبشرية الكافية " .

6. أنشطة الجهاز الأعلى للرقابة

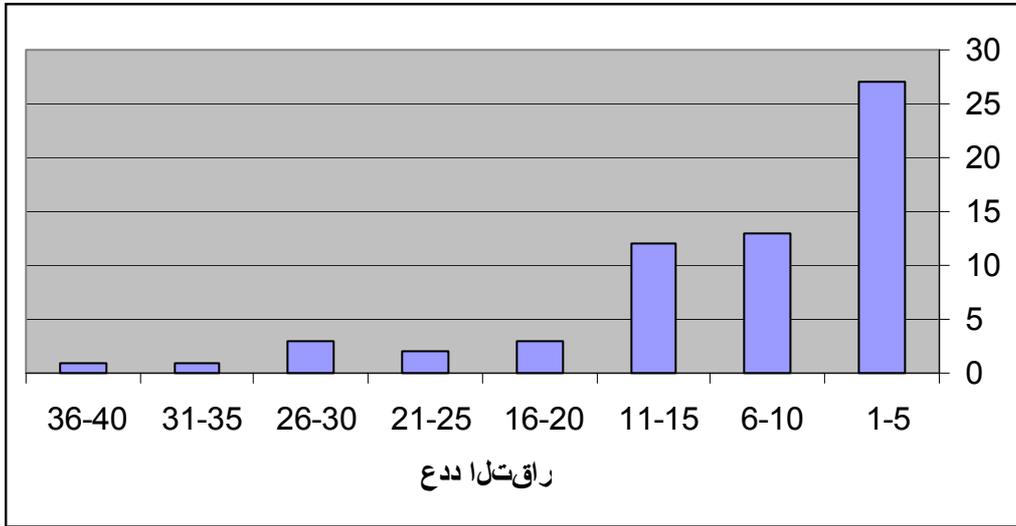
نطاق أنشطة الرقابة البيئية

بين عام 1997 و عام 1999 ، استخدم عدد كبير من الأجهزة العليا للرقابة صلاحياتهم لإجراء أعمال الرقابة البيئية . وخلال تلك الفترة ، قام 57% من الأجهزة التي أجابت على الاستبيان بإجراء عمل رقابي أو أكثر يتعلق بالقضايا البيئية . وحتى وإن لم تقم الحكومة بصياغة سياسة بيئية – مما يجعل الأمر أكثر صعوبة على الأجهزة العليا للرقابة المعنية – فإن الأجهزة العليا للرقابة لكل من إسرائيل والبراغواي قد وجدت هناك فرصا لتنفيذ أعمال الرقابة البيئية .

وفي عام 1999 ، أمضت الأجهزة العليا للرقابة التي تشترك في أعمال الرقابة البيئية بمعدل 12% من وقتها على أعمال الرقابة البيئية . وفي معظم تلك الأجهزة، استنفذت أعمال الرقابة البيئية من 1 إلى 10% من إجمالي وقتها . وفي 10 أجهزة عليا للرقابة وصلت هذه النسبة من 10 إلى 20% ، وهناك خمسة عشر جهازا أمضوا أكثر من 20% من وقتهم على الرقابة البيئية، ومقارنة مع عام

1996 ، فان 25% من الأجهزة العليا للرقابة قاموا بتوسيع أنشطتهم الرقابية، في حين أن 18% منهم قاموا بتخفيض الوقت المبذول على أعمال الرقابة البيئية .

وقد أولت الأجهزة العليا للرقابة لكل من الهندوراس وتشيلي اهتماما للنواحي البيئية في جميع تقاريرها . والأجهزة العليا للرقابة التي أنفقت جزءا كبيرا إلى حد ما من قدراتها على أعمال الرقابة البيئية في كل من عام 1996 و 1999، هي النمسا ، وكندا، ولوثوانيا ، وجمهورية السلوفاك . وقد نشر 63 جهازا من الأجهزة العليا للرقابة التي أجابت على الاستبيان واحد أو أكثر من التقارير البيئية بين عام 1997 و عام 1999 . وقد قدم 62 منهم معلومات مفصلة حول تقاريرهم . وفي المجمل ، فان 62 جهازا أعلى للرقابة قد أنتجوا 564 تقريرا رقابيا حول القضايا البيئية في تلك السنوات الثلاثة . وهذا العدد يساوي ما معدله 9 تقارير بيئية لكل جهاز أعلى للرقابة . ومع ذلك ، فقد كان هنالك اختلافات كبيرة بين الأجهزة العليا للرقابة : وقد تفاوت عدد التقارير الرقابية بين 1 إلى 36 لكل جهاز أعلى للرقابة . والشكل 4 يبين التفاصيل . وهناك سبعة أجهزة عليا للرقابة قد أصدرت أكثر من 20 تقريرا وهي : الأرجنتين ، كندا ، مصر ، المانيا، هنغاريا ، البرغواي ، وبولندا .



عدد التقارير

شكل 4 : عدد التقارير الرقابية لكل جهاز أعلى للرقابة : 1997 - 1999 (الرقم = 62) ولمعرفة التطورات في حجم أعمال الرقابة البيئية ، فقد قمنا بمقارنة نتائج الاستبيان الثالث مع كل من الأول (عام 1994) والثاني (عام 1997) .

الجدول رقم 1 . تطورات في حجم أعمال الرقابة البيئية التي تجربها الأجهزة العليا للرقابة

1999	1996	1993	
			جميع الأجهزة العليا للرقابة التي قامت بالإجابة على الاستبيان *
57%	60%	42%	% الأجهزة العليا للرقابة التي قامت بإجراء واحد أو أكثر من أعمال الرقابة البيئية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة الماضية
10	80	58	غير متاح
			الأجهزة العليا للرقابة التي أصدرت تقريرا بيئيا واحدا أو أكثر فقط **
12.2%	10.6%	6.9%	%معدل الوقت الذي صرفته الأجهزة العليا للرقابة على أعمال الرقابة

^ للاطلاع على المنهجية ، انظر الملحق رقم 1 .

			البيئية
564	589	306	العدد الاجمالي للتقارير الصادرة في السنوات الثلاث الأخيرة
9.1	9.8	7.8	متوسط عدد التقارير الرقابية
109-97	88-74	83-71	غير متاح

*مقدر ، للإطلاع على المنهجية انظر الملحق رقم 1
** لتقدير الوقت وعدد التقارير الرقابية ، فقد استخدمت جميع إجابات الذين أجابوا على الإستبيان

إن التطور في حجم الأعمال الرقابية البيئية منذ عام 1994 هو مبين في الجدول رقم 1 .
 وخلال الفترة 1993-1996، توصلنا إلى أن هنالك نموا ثابتا لأنشطة الرقابة البيئية . وفي الفترة
 من 1996-1999، لم يكن من السهل استنباط النتائج .
 أولا ، أن عدد الأجهزة العليا للرقابة الفعالة في مجال الرقابة البيئية لم يتغير كثيرا . كما أن أعضاء
 "المجموعة النشطة" لم يبق على ما هو : حيث أن بعض الأجهزة العليا للرقابة قد دخلت، وأجهزة
 أخرى قد تركت المجموعة . كما أن مقدار الوقت المبذول على الرقابة البيئية قد ازداد قليلا بين عام
 1996 و1999. وهذا يشير إلى أن أعمال الرقابة البيئية قد أصبحت الجزء الثابت من إجمالي حجم
 الأعمال الرقابية للأجهزة العليا للرقابة .

ثانيا ومع ذلك ، وبعد نمو قوي في الفترة بين 1994 – 1996 ، فإن عدد تقارير الرقابة البيئية قد
 ثبت أو انخفض قليلا بين 1997-1999 . وتلك الأرقام قد تعكس تحولا من الكمية إلى النوعية .
 ومؤشر هذا التوسع هو التحول من الرقابة النظامية إلى رقابة الأداء التي حدثت خلال السنوات
 الثلاثة الماضية. وهذا النوع من أعمال الرقابة البيئية قد يحتاج إلى المزيد من الموارد . ويجب أن
 نلاحظ بأن نطاق الأعمال الرقابية قد يتفاوت بشكل دراماتيكي . وفي المستقبل ، قد يكون من المفيد
 تطوير وسائل أخرى لقياس حجم أعمال الرقابة البيئية وأثر أعمالنا الرقابية بدلا من أن نحسب فقط
 الوقت المبذول على التقارير الرقابية الصادرة .

وهذا العدد الكبير من التقارير الرقابية يعكس تزايد حجم خبرات الأجهزة العليا للرقابة . وهنالك 62
 من الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة قامت بتزويد مجموعة عمل الانتوساي بمعلومات حول أعمالهم
 الصادرة بين عام 1997-1999: العناوين ، السنة التي صدرت فيها ، نوع العمل الرقابي ،
 والقضايا البيئية التي تمت معالجتها في تقاريرهم . والبليوغرافيا التي بنيت على تلك المعلومات
 هي متوفرة على الصفحة المحلية . والنص التالي في تلك الفقرة يتعلق بـ 62 جهازا أعلى للرقابة * .

القضايا البيئية التي أجريت الرقابة عليها

أشارت الأجهزة العليا للرقابة إلى أنها قد ركزت على عدة قضايا في أعمال الرقابة البيئية التي
 تنفذها . وفي الفترة من 1997-1999، أولت الأجهزة العليا للرقابة الإهتمام الأكبر للإدارة البيئية
 الداخلية من قبل السلطات العامة أو الدوائر ، وللمياه العذبة . والجدول رقم 2 يبين عدد التقارير
 الصادرة بشأن كل قضية من تلك القضايا . وقد تم تدقيق العديد من القضايا الأخرى أيضا انظر
 الملحق رقم 2 .

ومنذ الإستبيان الثاني ، ازداد اهتمام الأجهزة العليا للرقابة بالإدارة البيئية الداخلية . ومن ناحية
 أخرى ، فإن الإهتمام بالتحمض قد انخفض بشكل كبير . بالإضافة إلى ذلك، فإن البيئية والصحة
 البشرية ، والنقل ، والمعادن/الموارد الطبيعية والمياه العذبة ، والفضلات (على الرغم من انهما لا
 يزالان في أعلى الهرم إلا أنهما لقيتا اهتماما أقل .

الجدول رقم 2. القضايا البيئية التي كانت تجري الرقابة عليها من قبل الأجهزة العليا للرقابة بين
 الحين والآخر من قبل الأجهزة العليا للرقابة خلال الفترة 1997-1999، وخلال الفترة 1994-
 1996 .

عدد التقارير 1999-1997	عدد التقارير 1996-1994	القضية البيئية
162	81	-الإدارة البيئية الداخلية من قبل السلطات العامة أو الدوائر
131	147	-المياه العذبة : مياه الشرب ، جودة المياه ، الأنهار والبحيرات

* بالإضافة إلى التقارير الصادرة من قبل تلك الأجهزة (62) فإن عدداً قليلاً فقط من التقارير صدر في عام 1997 من قبل أجهزة أخرى
 قد ضمن . و تلك التقارير ذكرت في المسح الثاني .

103	126	-النفائات : النفائات بشكل عام ، النفائات الخطرة ، النفائات غير الخطرة معالجة النفائات وردمها .
102	83	-الطبيعة ووسائل الاستجمام (بما في ذلك المحافظة على وتحسين التراث الثقافي وإدارة المتنزهات والغابات العامة والإستجمام والسياحة)
85	85	-الزراعة ، المبيدات الحشرية ، تنمية الأرض ، الحراجة
81	70	-التلوث الصناعي
74	73	منع التلوث
72	110	-البيئة والصحة البشرية
72	65	تلوث الهواء

*من الممكن أن يدرج التقرير ضمن أكثر من فئة

الأعمال الرقابية المستقبلية

إن عدد الأجهزة العليا للرقابة الفعالة في مجال الرقابة البيئية يبدو مستقرا في المستقبل القريب. وما يزيد عن نصف الأجهزة العليا للرقابة التي أجابت على الاستبيان تخطط لتنفيذ واحد أو أكثر من أعمال الرقابة البيئية خلال السنوات الثلاثة القادمة ، وهذا مشابه للسنوات الأخيرة . والعديد من الأجهزة العليا للرقابة تخطط لتنفيذ أعمال الرقابة البيئية للمرة الأولى . والقضايا البيئية التي تخطط معظم الأجهزة العليا للرقابة لتنفيذها هي المياه العذبة، النفائات، الطبيعة ، والاستجمام ، والإدارة البيئية الداخلية ، والزراعة .

أنواع الأعمال الرقابية

الغالبية العظمى من الأعمال الرقابية صدرت بين عام 1997 و 1999 وتضمنت بعض أشكال رقابة الأداء . وفي المجمل ، فإن 304 من التقارير المتعلقة بالرقابة البيئية كانت أعمال لرقابة الأداء ، و 169 تقريرا تضمنوا خليطا من أعمال الرقابة النظامية ورقابة الأداء . و 87 تقريرا كانوا لأعمال الرقابة النظامية . ومعظم الأجهزة العليا للرقابة تصدر تقارير أداء وتقارير نظامية معا . وأعمال رقابة الأداء تغطي مدى واسعا من الأنواع الرقابية، ورقابة الأداء البيئي والتي تنفذ غالبا من قبل الأجهزة العليا للرقابة كانت تتعلق بتطبيق البرامج البيئية . والرقابة الأخرى هي الرقابة التزام الدوائر الحكومية والهيئات الأخرى والأنظمة والتشريعات البيئية الوطنية . وهذان النوعان من الرقابة قد نفذتا على الأغلب خلال الفترة 1994-1996 أيضا . وتقييم التأثيرات على البرامج البيئية الحالية كان مهما أيضا في كلا الفترتين . والتطور الجديد يتمثل في نمو نوعين آخرين من أعمال رقابة الأداء : الرقابة على أنظمة الرقابة البيئية الحكومية ، والرقابة على التأثيرات البيئية للبرامج غير البيئية .

وعلى الرغم من أن هدف مجموعة العمل هو تعزيز الرقابة على التزام الحكومة بالمواثيق والقواعد الدولية ، إلا أن هذا النوع من الأعمال الرقابية قد أنجز خلال الفترة الأخيرة بشكل أقل مما كان عليه من قبل . وكما سنرى أدناه ، فإن التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة في هذا النوع من الرقابة يزداد نموا . ومع ذلك فإن الإعدادات للأعمال الرقابية المشتركة أو المنسقة يأخذ وقتا أكثر من المعتاد .

الجدول رقم 3 . أنواع أعمال رقابة الأداء ، التي تنفذ في معظم الأحيان من قبل الأجهزة العليا للرقابة من 1997-1999 و 1994-1996

عدد التقارير 1999-1997	عدد التقارير 1996-1994	أنواع خاصة من رقابة الأداء (بما في ذلك التقارير الرقابية التي تجمع فيها أعمال الرقابة النظامية ورقابة الأداء)
264	247	تنفيذ البرامج البيئية
212	167	الالتزام بالأنظمة والقوانين البيئية الوطنية من قبل الدوائر والوزارات أو الهيئات الأخرى التي لديها الصلاحية لإجراء الرقابة عليها
156	117	أنظمة الإدارة البيئية الحكومية
108	108	تقييم أثر أو تأثيرات البرامج البيئية الوطنية الموجودة
94	64	التأثيرات البيئية للبرامج غير البيئية

57	104	التزام الحكومة بالقواعد والمواثيق الدولية الموافق عليها من قبل الحكومة
----	-----	--

* قد يدرج التقرير في أكثر من فئة

عوائق أمام تطوير وإجراء أعمال الرقابة البيئية

- من الجوانب الإيجابية في النتائج التي ذكرتها الأجهزة العليا للرقابة انخفاض العوائق حاليا عما كانت عليه في الإستبيان السابق . ومع ذلك، فبالنسبة للعديد من الأجهزة العليا للرقابة التي تقوم بإجراء أعمال الرقابة البيئية لا يزال هذا الموضوع ليس بالقضية السهلة . وهناك 85% من الأجهزة العليا للرقابة تجابه بواحد أو أكثر من المعوقات أمام تطوير وتنفيذ أعمال رقابة البيئة . ومن المعوقات التي غالبا ما تواجهها الأجهزة العليا للرقابة ، قلة الخبرات والمهارات ضمن الجهاز الأعلى للرقابة . ونصف الأجهزة ذكرت هذا العائق . وقد يكون ذلك سببا في قيام الإنتوساي ومجموعات العمل الإقليمية في تنظيم الأنشطة التدريبية في المستقبل . ومن العوائق الأخرى التي يبلغ عنها بين حين وآخر مايلي :
- عدم كفاية الأنظمة الحكومية المتعلقة بالمرقابة وإعداد التقارير .
- عدم البيانات حول الوضع البيئي .
- عدم كفاية المعايير والقواعد البيئية الموجودة .
- عدم كفاية صياغة السياسة البيئية من قبل الحكومة .
- عدم كفاية صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة .

والأجهزة العليا للرقابة التي تتقصها الخبرة في مجال الرقابة البيئية ذكرت نقص المهارات والخبرات أكثر من غيرها . وقد تجد تلك الأجهزة السلوى قد تعلم بان مثل هذا الأمر تشعر به الأجهزة العليا للرقابة الممارسة أيضا . ومع ذلك فان العوائق لا تعفيها من تنفيذ أعمال رقابة البيئة . وقد كتب أحد الذين أجابوا على الإستبيان " إن المعوقات التي ذكرت أعلاه هي ليست معوقات أمام قابليتنا على إجراء أعمال الرقابة البيئية ، بل هي أوجه ضعف نكتشفها بين حين وآخر كنتيجة لأعمال الرقابة البيئية التي نقوم بتنفيذها ، أو أنها أسباب تدفعنا لإجراء دراسات بناء القدرة ، ومن المشاكل الأكثر شيوعا التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة الممارسة هو الأنظمة الحكومية غير الكفؤة لإعداد التقارير والمراقبة . وللاستفادة من هذا العائق اعتبرت بعض الأجهزة العليا للرقابة تقييم جودة أنظمة المراقبة وإعداد التقارير الحكومية هدفا رقابيا .

7. الإتفاقات الدولية والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة

ترغب مجموعة عمل الانتوساي الخاصة بالرقابة على البيئة في تشجيع التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة . بالإضافة إلى ذلك ، ترغب مجموعة العمل في تشجيع الرقابة على الإتفاقات البيئية الدولية وتبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة . وتبين النتائج بأن تلك الرغبة هي رغبة العديد من الأجهزة العليا للرقابة . وهذا الأمر يفتح المجال أمام الأجهزة العليا للرقابة لتفحص القضايا المشتركة مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى وتبادل الأفكار بشأن موضوعات رقابية معينة .

وأكثر من ثلاثة أرباع الأجهزة العليا للرقابة ذكرت بأنها مهتمة في التعاون مع جهاز أعلى للرقابة آخر بشأن الرقابة على الإتفاقات البيئية الدولية في المستقبل القريب .

والعدد نفسه من الأجهزة العليا للرقابة مهتم في التعاون مع جهاز رقابي آخر بشأن الرقابة البيئية ، ولكن بمعزل عن الأجهزة العليا للرقابة الأخرى . وللتسهيل على الأجهزة العليا للرقابة في إيجاد شركاء الرقابة ، فان قائمة بالأجهزة العليا للرقابة المهتمة حسب كل منطقة قد نشرت على صفحتنا المحلية على شبكة الانترنت .

وهناك عدد متزايد من الأجهزة العليا للرقابة التي تقوم حاليا بالتعاون في مجال الرقابة البيئية . وفي العديد من الحالات ، فان التعاون يتضمن أعمال رقابية مشتركة أو منسقة . وغالبا ما يتعلق الموضوع باتفاقية بيئية . وهناك بعض الأمثلة المستوحاة قد وضعت سنة الإصدار ضمن

العلامتين () . والأمثلة التالية للتعاون في مجال الرقابة على الاتفاقات البيئية الدولية أو الثنائية هي جديرة بالاهتمام .

- ثمانية أجهزة عليا للرقابة تحيط ببحر البلطيق تقوم بتنفيذ عمل رقابي مشترك على اتفاقية هلسنكي . وتتضمن تلك المعاهدة حماية البيئة البحرية لبحر البلطيق (2001) .
 - ثمانية أجهزة عليا للرقابة أوروبية تقوم بتنفيذ أعمال رقابية منسقة على ثلاثة اتفاقيات لحماية تلوث البحر من السفن : ماريبول ، أوبرك ، وبون (2001) .
 - في الجنوب الشرقي لأوروبا، قامت الأجهزة العليا للرقابة لكل من بلغاريا ، كورواتيا ، رومانيا ، جمهورية السلوفاك ، وسلوفينيا ، بتنفيذ أعمال رقابية مماثلة على معاهدة التعاون لحماية للاستخدام المستدام لنهر الدانوب (2001)
 - الأجهزة العليا للرقابة لكولومبيا وفنزويلا يعملون معا في مجال الرقابة على الإتفاقيات الثنائية بشأن مشروع نهر تاشيرا (2000) .
 - الأجهزة العليا للرقابة لكل من بولندا ، وجمهورية التشيك يتعاونان في ثلاثة أعمال رقابية مشتركة حول ثلاث معاهدات بشأن تلوث المياه ، وتلوث الهواء .
- الأمثلة التالية على التعاون في مجال الرقابة البيئية ، غير الاتفاقيات البيئية الدولية هي أيضا جديرة بالاهتمام :

- الأجهزة العليا للرقابة لكل من البيرو والبرازيل ، ومن خلال تبادل المهنيين الفنيين ، يقومون بتنفيذ أعمال رقابية إدارية تتضمن مشروعاً إدارياً في منطقة غابات الأمازون (تقرير 1998).
- الأجهزة العليا للرقابة لدول الميركسور بالإضافة إلى بوليفيا وتشيلي يعملون معا بشأن الرقابة البيئية على توفر مياه الشرب في المدن الكبيرة وهم نشطون في تبادل الخبرات في مجال الرقابة البيئية (2000-2001)

وهناك أشكال أخرى من التعاون ظهرت :

- هناك 38% من الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة تشارك بشكل فعال في تبادل المعلومات أو الخبرات الرقابية فيما يتعلق بالرقابة البيئية . والمثال على ذلك، التبادل الثنائي للمعلومات الرقابية والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة لكل من ألبانيا وبولندا .
- شاركت العديد من الأجهزة العليا للرقابة من الدول العربية في ندوة الأربوساي حول الرقابة البيئية والتي عقدت في الجزائر في شهر تشرين أول 2000. وقد تم خلال تلك الندوة تبادل المعلومات المتعلقة بالرقابة البيئية .
- شارك 26 جهازاً أعلى للرقابة من منظمة الأوسوساي في ندوة الرقابة البيئية ، التي عقدت في كوريا في عام 1999 .
- الجهاز الأعلى للرقابة للبيرو قام بتنظيم دورة تدريبية دولية حول الرقابة البيئية بالتعاون مع الاتحاد الألماني للتنمية . وقد شارك في الدورة 25 مشاركاً ينتمون إلى دول أمريكا اللاتينية .
- يشارك أعضاء منظمة الأولاسيفس بشكل فعال في تبادل الخبرات في مجال الرقابة البيئية وقد عقدوا عدة اجتماعات في البرازيل وليما .

ولإجراء الرقابة على اتفاقية دولية ، فإن التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة هو ليس حالة ضرورية . والعديد من الأجهزة العليا للرقابة تقوم بتنفيذ الرقابة على التزام حكوماتهم نفسها بالاتفاقيات الدولية . وفيما يلي أمثلة على أعمال الرقابة المعاهدات الدولية :

- قام الجهاز الأعلى للرقابة الكندي بتدقيق معاهدة باسل بشأن النفايات الخطرة ، وبروتوكول مونتريال ومعاهدة فينا بشأن استنزاف طبقة الأوزون ، ومعاهدة التنوع البيولوجي ، ومعاهدة التغير المناخي (تقرير 1997-1998) .
- قام الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة بإجراء الرقابة على بروتوكول كوتو بشأن التغير المناخي واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (تقرير 1999) .
- قام الجهاز الأعلى للرقابة لنيوزيلندا بإجراء الرقابة على إدارة الإتفاقيات المتعددة والمساءلة وإعداد التقارير لأربعة معاهدات دولية . أمثلة حول تجارة الكائنات الحية النادرة ، معاهدة رامسار حول الأراضي المبتلة ، وبروتوكول مونتريال حول استنزاف طبقة الأوزون واتفاقية التغير المناخي .
- قامت محكمة التدقيق لهولندا بإجراء الرقابة على التزام الحكومة الوطنية مع الإتفاقيات الدولية بشأن الأراضي المبتلة (معاهدة رامسار) (1999) . بالإضافة إلى ذلك ، فإن الأعمال الرقابية هي مخططة نحو الإلتزام بالتوجيهات الأوروبية في ما يتعلق بالأسمدة (2001) وحماية المحاصيل (2001/2002) . بالإضافة إلى ذلك، فإن الرقابة على بروتوكول كوتو بشأن التغير المناخي هي أيضا قيد التحضير (2001/2002) .

وأعمال الرقابة على الإتفاقيات الدولية لا توزع بشكل متساو بين المناطق المختلفة للأنثوساي . وقد تكون الخبرة التي تمكنت الأجهزة العليا للرقابة من اكتسابها من خلال تلك الأعمال الرقابية وسيلة مساعدة لتلك الأجهزة العليا للرقابة التي لا تزال تنقصها تلك الخبرة في هذا النوع من الأعمال الرقابية . والعديد من المعاهدات التي تم إجراء الرقابة عليها توقع من قبل العديد من الدول الأخرى . ولهذا فإن إجراء الرقابة على المعاهدات يوفر إمكانية فريدة لتبادل الأنشطة الرقابية . ومجموعة عمل الإنثوساي الخاصة بالرقابة على البيئة (أو مجموعات العمل الإقليمية) قد تأخذ بعين الإعتبار دعم تنفيذ مثل تلك الأنشطة في مناطق أخرى مطلوبة على المستوى الدولي ولكنها لم تحدث .

8. استخدام تكنولوجيا معلومات جديدة

يشتمل الإستبيان على بعض الأسئلة بشأن استخدام تقنيات معلومات جديدة مثل البريد الإلكتروني والإنترنت ، ولإجراء المقارنة بين نتائج الإجابات على الاستبيان الثالث مع تلك المتعلقة بجميع أعضاء الإنثوساي ، قمنا أيضا باستخدام المعلومات المدرجة في قائمة عناوين سكرتارية الإنثوساي .

البريد الإلكتروني

إن عدد الأجهزة العليا للرقابة التي أصبحت تملك بريدا إلكترونيا أصبح ينمو بسرعة . وفي عام 2000، كان هنالك 65 جهازا اعلى للرقابة (أي 36% من مجموع الأجهزة) لديهم صفحات خاصة بهم على شبكة الإنترنت . ومن ضمن الأجهزة التي أجابت على الإستبيان، كانت النسبة 56% ، في حين كان هنالك 21% ممن كانت صفحاتهم قيد الإعداد . وقبل حوالي ثلاث سنوات كان هنالك 12% من الأجهزة العليا للرقابة ممن لديهم صفحات محلية . والصفحات المحلية للأجهزة العليا للرقابة كانت توفر المعلومات لكل فئة مهتمة : المواطنين ، الهيئات الوطنية والدولية ، وأعضاء الإنثوساي الآخرين بالطبع .

وفي الإستبيان الثالث ، وفر 57 جهازا أعلى للرقابة معلومات بشأن الصفحات المحلية الخاصة بهم . وقد عرضوا موضوعات واسعة ومتنوعة ، والجزء الرئيسي من المعلومات حول الصفحات المحلية للأجهزة العليا للرقابة يتعلق بالجهاز الأعلى للرقابة بشكل عام . والمعلومات المتعلقة بالرقابة البيئية كانت قليلة جدا بشكل ملحوظ ، ولذا فإنه يتعين البحث عنها ضمن المعلومات العامة

على الصفحة المحلية . وجميع الصفحات المحلية تقريبا تحتوي على معلومات بشأن تنظيم الأجهزة العليا للرقابة . وأكثر من نصف الأجهزة العليا للرقابة التي لديها صفحات محلية على شبكة الإنترنت تصدر نتائج أعمالها الرقابية على صفحات الإنترنت ، والنص الكامل للتقارير الرقابية ، أو الملاحظات ، أو كلاهما معا . وهذا يعني أن بعض المعلومات بشأن نتائج الرقابة البيئية قد تتوفر في تلك المواقع أيضا .

وحوالي نصف الصفحات المحلية للأجهزة العليا للرقابة توفر معلومات بشأن السلطة (نطاق الرقابة) للجهاز الأعلى للرقابة ، واستراتيجية الرقابة ، أو الرؤيا الإستراتيجية للهيئة ، والمقدرة الرقابية ، أو الموارد المتاحة ، والتعاون الدولي أو المنهجية الرقابية .

وبالإضافة إلى الصفحات المحلية للأجهزة العليا للرقابة فإن الصفحة المحلية لمجموعة عمل الإنتوساي الخاصة بالرقابة على البيئة توفر بعض المعلومات بشأن " وثائق الدولة " . وفي الوقت الحالي تتوفر تلك المعلومات لما يقرب من 120 دولة . ونظرا لنتائج الإستبيان ، فإنه يبدو أن من المفيد استكمال هذا الجزء من الصفحة المحلية لمجموعة العمل * .

الدخول على شبكة الانترنت

إن الدخول على شبكة الإنترنت يعني الدخول على كمية ضخمة وسريعة من المعلومات في جميع أنحاء العالم . ومعظم الذين أجابوا في عام 2000 يمكنهم الدخول على الإنترنت . ويجب أن نستقي في الذاكرة بان الأجهزة العليا للرقابة التي تملك بريدا إلكترونيا قد مثلت بشكل عال في إجابات الإستبيان . وقد قدرنا أنه في عام 2000 ، كان هنالك حوالي 50 إلى 60 % من جميع أعضاء الإنتوساي لديهم إمكانية الدخول على الإنترنت # .

وانتشار تكنولوجيا المعلومات الجديدة هو أعلى من المعدل في اليوروساي ، والأولاسيفس ، والأسوساي . وقل من المعدل في الأفروساي ، والسباساي ، والكاروساي . ومع ذلك ، وفي جميع مناطق الأنتوساي هنالك أجهزة عليا للرقابة ليس لها بريد إلكتروني ولا دخول على الإنترنت .

والنتيجة هي أن أهمية تكنولوجيا المعلومات الجديدة تزداد بشكل سريع ، ومع ذلك فالوقت لم يحن بعد للاستغناء عن المصادر التقليدية الأخرى للمعلومات .

9. أنشطة واستراتيجيات مجموعة عمل الإنتوساي

بين مؤتمر الأنتوساي الخامس عشر المنعقد في (القاهرة عام 1995) ، ومؤتمر الإنتوساي السادس عشر المنعقد في (مونتيفيديو عام 1998)، تمكنت مجموعة عمل الإنتوساي الخاصة بالرقابة على البيئة من اصدار منتجات مختلفة . ومن أجل تقويم نتائج عملنا ، فقد طلبنا من الأجهزة العليا للرقابة إبداء رأيهم بشأن تلك المنتجات . وقد قامت مجموعة العمل بإعداد المنتجات التالية :

أ. كتيب بعنوان " كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تتعاون في مجال الرقابة على المعاهدات البيئية الدولية " ، والذي تم تبنيه من قبل مؤتمر الإنتوساي السادس عشر ، المنعقد في الأرغواي " .

* بعض مجموعات العمل الاقليمية الخاصة في الرقابة البيئية لها صفحات حول هذا الموضوع ايضا . ولم يتم تضمين تلك الصفحات في المسح .

من بين المستجيبين هنالك علاقة ترابط عالية بينهم فيما يتعلق بإمكانية الدخول على الانترنت ، و علاقة أقل ارتباطاً فيما يتعلق بتوفر البريد الإلكتروني (معظم الأجهزة العليا للرقابة التي لا تملك بريد إلكتروني لديها إمكانية الدخول ومعظمهم و لكن ليس الجميع ممن يملكون بريدا إلكترونيا لديهم إمكانية الدخول على الانترنت أيضا) .

ب. دراسة حول محاسبة الموارد الطبيعية ، تم توزيعها على المشاركين في مؤتمر الإنكوساي السادس عشر في الأرجواي .

ج. مسودة معايير وإرشادات بشأن الرقابة البيئية ، أرسلت في شهر تشرين أول 2000 للتعليق عليها، وتقديمها إلى مؤتمر الإنكوساي السابع عشر الذي سيعقد في كوريا عام 2001. وبما أن المسودة قد وزعت بعد عقد الإستبيان ، فقد تركت آراء الأجهزة العليا للرقابة بشأن تلك المنتجات جانبا .

د. شريط الفيديو " الرقابة الخضراء : تحد عالمي " تم عرضه وتوزيعه في مؤتمر الإنكوساي السادس عشر المنعقد في الأورغواي .

هـ. تقرير بشأن الإستبيان الثاني حول الرقابة البيئية ، تم عرضه وتقديمه في مؤتمر الإنكوساي السادس عشر المنعقد في البرغواي .

و. صفحة محلية لمجموعة العمل على الإنترنت ، ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي:

www.environmental-auditing.org

ي. ببليوغرافيا حول تقارير الرقابة البيئية للأجهزة العليا للرقابة على الإنترنت . ويمكن ايجادها على العنوان التالي :

www.environmental-auditing.org

تحت عنوان " دول وتقارير " . والأجهزة العليا للرقابة التي ليس لها دخول على الإنترنت يمكنها أن تطلب نسخة إلكترونية من الببليوغرافيا حول الموضوع الذي يهمها .

وحوالي ثلثي الأجهزة العليا للرقابة هي على علم بمنتجاتنا . وأشهر تلك المنتجات هي كتيب "حول كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تتعاون في مجال الرقابة على المعاهدات البيئية " ، والصفحات المحلية . ويليهما مباشرة تقرير حول الإستبيان الثاني، ودراسة حول محاسبة الموارد الطبيعية . ومنتجات مجموعة العمل هي أقل معرفة بين أعضاء منطقة الكاروساي ، الأعضاء الذين لا يشاركون بشكل فعال في أعمال الرقابة البيئية والأعضاء غير المربوطين بشبكة الإنترنت . وهي معروفة بشكل أفضل من قبل أعضاء مناطق الأخرى، الأعضاء الذين يشاركون بشكل فعال في الرقابة البيئية ، والأعضاء المرتبطين بالإنترنت . والأعضاء غير المشاركين في مجموعات العمل الإقليمية هم على وعي بمنتجاتنا مثلهم مثل الأعضاء المشاركين .

ونوعية منتجات مجموعة العمل تعتبر مرضية . وغالبية الأجهزة العليا للرقابة ، الذين هم على علم بمنتج معين ، لديهم رأي إيجابي بشأنها . بالإضافة إلى ذلك ، فإن غالبية الأجهزة العليا للرقابة إما هي مستخدمة للمنتج أو أنها تخطط لإستخدامه في المستقبل . ورأي تلك الأجهزة بشأن مدى فائدة المنتجات كان أكثرها إيجابية بشأن الصفحة المحلية و كتيب " كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تتعاون في مجال الرقابة على المعاهدات البيئية " ، وببليوغرافيا التقارير الرقابية . والتقارير الأكثر استخداما من قبل الأجهزة العليا للرقابة هي الصفحة المحلية وببليوغرافيا التقارير الرقابية ، وشريط الفيديو بعنوان "الرقابة الخضراء" ، والنقرير حول الإستبيان الثاني .

وقد بينت النتائج بوضوح بأن مجموعة العمل من الممكن أن تكون أكثر فعالية في توزيع المنتجات . والعديد من الأجهزة العليا للرقابة تقدر استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة . ومع ذلك ، فإنه في جميع مناطق الإنتوساي هنالك أجهزة عليا للرقابة لا زالت غير قادرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة (انظر الفقرة السابقة) . ولذا ، فإنه بالإضافة إلى الإنترنت ، هنالك طرق أخرى لتوزيع المعلومات وتعتبر هامة أيضا .

وقد سألنا الذين اجابوا على الإستبيان من غير المستخدمين للإنترنت وهم (17) جهازا أعلى للرقابة ، ما هي وسيلة الإتصال المفضلة لديهم . والمعلومات المتعلقة بـ PC-diskette والمطبوعة على

الورق هي الأكثر ارضاءا بالنسبة للأغلبية تليها المعلومات المخزنة على CD ROM . وبعض الأجهزة العليا للرقابة تفضل المعلومات من خلال الإتصال مع شخص أو عبر وسائل أخرى مثل الفاكس والبريد الإلكتروني .

وخلال مؤتمر الإنكوساي المنعقد في الأرغواي ، قدمت مجموعة العمل الخاصة بالرقابة على البيئة استراتيجيتها الجديدة . وتتضمن تلك الإستراتيجية التركيز على تشكيل مجموعات العمل الإقليمية بشأن الرقابة البيئية . وفي تلك الناحية ، فإن تقدما جيدا قد أحرز . والغالبية العظمى من الأجهزة العليا للرقابة التي قامت بالرد تدعم أقامة الإستراتيجية أو ترغب في الدخول بها .

وحوالي نصف الأجهزة العليا للرقابة التي قامت بالرد قد دخلت حديثا في مجموعة العمل الإقليمية بشأن الرقابة البيئية . والعديد أيضا يفكرون في الدخول كأعضاء ، أو انهم مهتمون في المشاركة في نشاط أو أكثر من أنشطة مجموعة العمل . و 13% فقط من الأجهزة التي ردت على الإستبيان ليس لها اهتمام بمجموعة العمل أو الأنشطة على أساس إقليمي .

وفي الوقت الحالي ، توجد مجموعات العمل في كل من الأولاسيفس ، واليوروساي ، والأفروساي ، والأسوساي ، والأربوساي . ونتائج الإستبيان تبين بأنه في كل منطقة من تلك المناطق هنالك عدد كاف من الأجهزة العليا للرقابة (10 أو أكثر لكل منطقة) ، مهتمون في مجموعة العمل الإقليمية أو انهم يشاركون في الأنشطة على أساس إقليمي .

ومن منطقة الكاروساي والسياساي ، فإن عدد الذين أجابوا كان منخفضا جدا، مما كان من الصعب الحصول على نتائج . ومع ذلك معظم الأجهزة العليا للرقابة التي أجابت قد عبرت عن اهتمامها .

10 . نتائج ومناقشات

لقد اتسمت الفترة من 1994-1996 بفترة نمو في الرقابة البيئية : وقد ازداد عدد الحكومات التي تقوم بصياغة سياساتها البيئية . والمزيد من الأجهزة العليا للرقابة قد حصلت على الصلاحية لإجراء أعمال الرقابة البيئية، وقد ازداد حجم أعمال الرقابة البيئية نفسها بشكل سريع . وهذا النمو النوعي لم يستمر في الفترة 1997-1999 . ويمكن أن توصف تلك الفترة بفترة ثبات أو إنحسار قليل . ووفقا لردود الأجهزة العليا للرقابة (فان وضوح) صياغة السياسة البيئية من قبل حكوماتها قد استقر أو انخفض قليلا في بعض الدول . وربما أصبحت الأجهزة العليا للرقابة أكثر حساسية في تلك الناحية . وبتنفيذ أعمال الرقابة البيئية ، ربما أصبحت الأجهزة العليا للرقابة أكثر وعيا بنواحي التحسين في طريقة صياغة السياسة من قبل حكوماتهم .

وعدد الأجهزة العليا للرقابة الفعالة في مجال الرقابة البيئية بقي كما هو إلى حد ما ، ودخلت بعض الأجهزة الجديدة ، في حين تركت بعضها المجموعة . وخلال الفترة الأخيرة حدثت تغييرات طفيفة في عدد من التقارير الصادرة والوقت المبذول على الرقابة البيئية . وقد تفسر نتائج الإستبيان الثالث على أنها تحول من الكمية إلى النوعية ، كما رأينا تحولا من الرقابة النظامية إلى رقابة الأداء . ومع ذلك فمن المهم البقاء على حذر والإستمرار في تطوير أنشطتنا في هذا المجال . وهنالك عدد متزايد للأطراف المشتركة في السياسة البيئية . وهذا يبرهن على مدى التعقد في تلك الناحية . وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة، فمن المهم أن تعدل صلاحياتهم وفقا لهذا التطور . ومن حيث المبدأ فإنه يجب أن يكون للأجهزة العليا للرقابة سلطة رقابية على جميع المستويات الحكومية

والأطراف المسؤولة عن السياسة البيئية . والتطور الإيجابي هو أن العديد من الأجهزة العليا للرقابة، (14%) كانت لديها صلاحيات موسعة خلال السنوات الثلاث الأخيرة . ولا تزال الرقابة اللاحقة هي المهمة الرئيسية للأجهزة العليا للرقابة. وضمن الرقابة البيئية ، فإن رقابة الأداء هي جانب هام جدا . ومع ذلك ، فيجب علينا أن لا نتجاهل دور أعمال الرقابة المالية . وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات الصلاحيات المحدودة ، فإن " متابعة الأموال " من الممكن أن تكون استراتيجية جيدة لممارسة دورهم في الرقابة البيئية .

وضمن تطور جديد ، وعلى الرغم من انه جزء صغير من عمل الأجهزة العليا للرقابة ، فإن بعض الأجهزة العليا للرقابة تقوم بمساعدة حكوماتها وتقديم المشورة لهم في تلك الناحية . وللأجهزة العليا للرقابة آراء مختلفة بشأن طبيعة النشاط . والبعض الآخر هو فعال في هذا المجال ، في حين أن البعض يحاول بحذر إيجاد الطريق لتبادل معلوماتهم مع الحكومة أو الدوائر ، وبعض الأجهزة العليا للرقابة يرون بأنه لا يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تتصح أو تساعد حكوماتها لأن مثل ذلك قد يؤدي إلى تنازع المصالح . وبشكل غير مباشر ، فإن العديد من الأجهزة العليا للرقابة قد تقدم النصح أو المساعدة إلى حكوماتها من خلال نشر التقارير .

ونتائج الاستبيان الثالث قد تعطي دفعة ودعما للجوانب المختلفة لإستراتيجية مجموعة عمل الإنتوساي .

والجانب الأول هو جعل الإستراتيجية إقليمية ، حيث قررنا أن نتبع قرارات الإنكوساي السادس عشر المنعقد في مونتيفيديو عام 1998 . وتشكيل مجموعات العمل الإقليمية يحتاج إلى وقت . ونحن سعيدين بأن نصرح بأنه حتى الآن، فقد تم إحراز نجاح في خمسة من مناطق الإنتوساي . واهتمام الأجهزة العليا للرقابة في تلك المناطق هو كبير بما فيه الكفاية لدعم تلك الإستراتيجية في تلك المناطق . والعديد من الأجهزة العليا للرقابة تشارك حاليا أو ترغب في المشاركة في المستقبل القريب .

والجانب الثاني هو تبادل المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة لتحقيق ذلك . ويبين الإستبيان بأن علينا أن نستمر في هذا الطريق . وتبادل المعلومات هو أمر هام بالنسبة للعديد من الأجهزة العليا للرقابة، والصفحة المحلية لمجموعة العمل هي المنتج الأكثر تقديرا بين منتجاتنا . وفي الوقت ذاته ، فإنه يجب علينا أن ندرك بأنه ليس لجميع الأجهزة العليا للرقابة إمكانية الدخول على الإنترنت . بالإضافة إلى ذلك ، فإن التعرف على منتجاتنا هو أمر مرض، ولكن من الممكن تطويره أكثر . وهذا يعني بأنه يجب علينا أن نستثمر أكثر في وسائل أخرى من وسائل الإتصال لجعل منتجاتنا أكثر معرفة من قبل الأجهزة العليا للرقابة التي ترغب في الإطلاع عليها . وفي الوقت ذاته ، فإن الخطوة الأولى قد اتخذت حديثا من خلال إعداد CD-ROM لجميع المشاركين في مؤتمر الإنكوساي السادس عشر في سيؤول . ونرغب أيضا في لفت الإنتباه إلى منتجاتنا خلال مؤتمر الإنكوساي السادس عشر . ومن الوسائل الأخرى لتبادل معلوماتنا، إعداد مقالات للمجلات الدولية، لكي تقرأ من قبل الأجهزة العليا للرقابة أو الدوائر التدريبية .

وقد تسهم مجموعات العمل الإقليمية في هذا الهدف أيضا . وجانب آخر في استراتيجيتنا هو المزيد من التعاون بين لأجهزة العليا للرقابة ، وإجراء الرقابة على المعاهدات البيئية الدولية . ومقارنة بتموحات مجموعة عمل الإنتوساي ، فإن عدد الأعمال الرقابية على المعاهدات البيئية قد انخفض خلال السنوات الثلاثة الماضية . ونحن نأمل بأن المبادرات القائمة حديثا للتعاون سوف تغير ذلك . وقد قدمت العديد من الأمثلة المستوحاة للتعاون ما بين الأجهزة العليا للرقابة ضمن الإستبيان . والعديد من تلك المشروعات قد تمت هيكلتها ضمن معاهدة

دولية بيئية . وقد لعبت مجموعة العمل الإقليمية دورا في العديد من تلك المشروعات المشتركة . وقد يكون من المفيد تبادل خبرات تلك المشروعات في المستقبل القريب . وعلاوة على ذلك ، فإن اهتمام الأجهزة العليا للرقابة في التعاون في مجال الرقابة البيئية هو كبير .

وتأمل مجموعة العمل بأن تسهم نتائج الإستبيان الثالث في تشجيع المزيد من المناقشات بشأن الرقابة البيئية في كل جهاز أعلى للرقابة وفي مجموعات عمل الإنتوساي وفي المناطق .

والملحق رقم 1: إجابات وأساليب
الملحق رقم 2: الإستبيان الثالث وإجابات الأجهزة العليا للرقابة على كل سؤال .

الملحق رقم 1
نظرة عامة حول الأجهزة العليا للرقابة التي أجابت على الإستبيان
أرسل الإستبيان الثالث إلى 180 جهازا أعلى للرقابة . أربعة منها قد لا يمكن متابعتها لأسباب عملية (تعطل مؤقت للبريد الإلكتروني) .
وقد تلقينا ردود على الإستبيان الثالث حول الرقابة البيئية من الأجهزة العليا للرقابة للدول التالية :

جمهورية السلوفاك [1 و2 و3] سلوفينيا [3 و2] جنوب أفريقيا [1 و2 و3] اسبانيا [3] سريلانكا [3] السودان [3] سورينيم [1 و3] سويسرا [1 و2 و3] السويد [1 و2 و3] سوريا [3] تاييلند [3 و2] توغو [3 و2] تونغا [3 و2] ترينيداد وتوباغو [3 و2] تونس [3 و2] تركيا [1 و2 و3] توفالو [1 و2 و3] اوغندا [3 و2] اكرانيا [3] الإمارات العربية المتحدة [1 و2 و3] المملكة المتحدة [1 و2 و3] الولايات المتحدة الأمريكية [1 و2 و3] الأوروغواي [3 و2] فنزويلا [1 و3] فيتنام [3 و2] اليمن [1 و2 و3] زامبيا [1 و2 و3] زمبابواي [1 و2 و3]	مكدونيا [2] ماليزيا [1 و2] مالديفز [3] مالطا [1 و2 و3] موريشيوس [3 و2] ميكسيكو [1 و3] المغرب [1 و2 و3] ناميبيا [3 و2] نيبال [1 و2 و3] هولندا [1 و2 و3] الجزر الهولندية [2] نيوزيلندا [1 و2 و3] نيكاراغوا [2] النرويج [1 و2 و3] عمان [1 و2 و3] الباكستان [1 و2 و3] بنما [2] بابوا نيو غينيا [1 و2 و3] البراغواي [3 و2] البيرو [1 و2 و3] الفلبين [1 و2 و3] بولندا [1 و2 و3] البرتغال [3 و2] بورتوريكو [3] قطر [1 و2 و3] رومانيا [1 و3] الإتحاد الروسي [3 و2] سينت لوسيا [1 و3] العربية السعودية [1 و2 و3] سيشيليس [3]	اثيوبيا [1 و2 و3] الإتحاد الأوروبي [1 و2 و3] فيجي [3 و2] فلندا [1 و2 و3] فرنسا [1 و3] المانيا [1 و2 و3] غانا [3 و2] اليونان [1 و2 و3] غرينادا [3] غوانا [3 و2] هندوراس [1 و3] هنغاريا [1 و2 و3] ايسلندا [1 و2] اندونيسيا [1 و2 و3] ايران [3] العراق [1 و2 و3] ايرلندا [1 و2 و3] اسرائيل [1 و2 و3] ايطاليا [1 و2 و3] اليابان [1 و2 و3] الأردن [3 و2] كيرباتي [2] كوريا [1 و2 و3] الكويت [1 و2 و3] لاتفيا [3 و2] لبنان [3] ليشوتو [3] الجمهورية العربية الليبية [3] ليشتنستين [3] لوتوانيا [3 و2]	البانيا [3 و2] الجزائر [1 و2 و3] انتيجا والباربادو [3 و2] الأرجنتين [3 و2] استراليا [1 و3] النمسا [1 و3] انريجان [3] البحرين [1 و2 و3] البنغلاديش [1 و2 و3] الباربادوس [3] بلجيكا [1 و2 و3] البيلايز [3] بوليفيا [3 و2] البرازيل [1 و2 و3] بوركينافاسو [2] الكاميرون [2] كندا [1 و2 و3] كيب فيرد [1 و2 و3] تشيلي [1 و2 و3] كولومبيا [1 و2 و3] كوستاريكا [1 و2 و3] كورواتيا [3 و2] قبرص [1 و2 و3] جمهورية التشيك [1 و2 و3] الدنمارك [1 و2 و3] مصر [1 و3] السلفادور [3] ارتيريا [3] استونيا [1 و2 و3]
--	--	--	---

في الإستهيبان الأول ، المنعقد عام 1993 ، كان مجموع الأجهزة العليا للرقابة التي أجابت على الإستهيبان 83 جهازا اعلى للرقابة . وفي عام 1997 بلغ مجموع الذين اجابوا جهاز اعلى للرقابة . واجاب على الإستهيبان الثالث 110 جهازا اعلى للرقابة . بعد ان اقرت كل دولة أي من الاستبيانات يجب الإجابة عليها .

تحليل الإجابات

الجدول أ عدد الأجهزة العليا للرقابة التي أجابت في عام 1997، 1993، 2000 .

عدد الأجهزة العليا للرقابة	% من عدد الأجهزة العليا للرقابة (في عام 1993 و1997 الرقم = 175، في عام 2000: الرقم = 180*)	
83	47%	اجمالي الردود في عام 1993
88	50%	اجمالي الردود في عام 1997
110	61%	اجمالي الردود في عام 2000
56	31	الردود في عام 1993 و1997 و2000
24	13	الردود في عام 1997 و2000
11	6	الردود في عام 1993 و2000
19	11	الردود فقط في عام 2000
2	1	الردود في عام 1993 و1997
6	3	الردود فقط في عام 1997
13	7	الردود فقط في عام 1993
49	27	التي لم ترد أبدا
180	100	المجموع

*بما في ذلك جهازين شاركا في مجموعات العمل الإقليمية دون أن يكونوا أعضاء في الإنتوساي . أحدهما أجاب على الإستبيان في الأعوام 1993 و1997 و2000 ، والآخر في عام 2000 .

ومن مجموع الأجهزة البالغ 110 ، أجاب 61 على الإستبيان الثالث . والعديد من الأجهزة العليا للرقابة التي أجابت على الإستبيانات السابقة أجابت أيضا على الإستبيان الثالث . وردود فعل الذين لم يردوا على الإستبيان تعطينا انطباعا بأن الأجهزة العليا للرقابة التي لا تقوم بتنفيذ أعمال الرقابة البيئية قد مثلت بشكل عال ضمن المجموعة غير المستجيبة .

الجدول ب . عدد الأجهزة العليا للرقابة التي اجابت لكل منطقة من مناطق الإنتوساي *

منطقة الإنتوساي	الردود في عام 1993	الردود في عام 1997	الردود في عام 2000	العدد الإجمالي للأعضاء في عام 2000	الردود عام 2000 بالنسبة المئوية
اليوروساي	27	30	34	41	83%
الأفروساي	10	14	21	49	43%
الأربوساي	11	12	17	19	90%
الكاروساي	3	3	8	14	57%
الأولاسيفس	11	12	13	20	65%
الأسوساي	24	23	25	32	78%
السياساي	5	6	6	13	46%
غير التابعين لمنطقة الإنتوساي	3	3	4	12	33%
المجموع	83	88	110	180	61%

* بناء على العضوية الحقيقية للمناطق في عام 2000 . فإن العدد الإجمالي للأجهزة العليا للرقابة التي ترتبط بمناطق الأسوساي لا يضاف الى الأعداد 83، 88، أو 110 طالما أن بعض أعضاء الإنتوساي يتبعون لمنطقتين .

الجدول ب يبين بأن اختلاف في الردود ضمن منطقة الإنتوساي . والردود من الأفروساي والسياساي كانت أقل من المعدل ، في حين كانت الردود من الأربوساي والأسوساي واليوروساي أعلى من المعدل ، والردود من الدول التي لا تنتمي إلى منطقة الإنتوساي كانت أيضا تحت المعدل

وقد تفحصنا أيضا تمثيل الردود بالنسبة لمستوى دخل الدولة ومدى توافر تكنولوجيا المعلومات في الجهاز الأعلى للرقابة والجدول ج ، د يبينان النتائج بتفصيل .

الجدول ج . عدد الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة حسب مستوى الدخل لدولها .

مستوى الدخل**	الردود عام 1993	الردود في عام 1997	الردود في عام 2000	العدد الإجمالي للأعضاء في عام 2000	الردود عام 2000 بالمائة
دخل منخفض	14	14	18	57	32%
دخل متوسط	42	51	63	87	72%
دخل عال	27	23	29	35	83%
غير معروف	0	0	0	1	0%
العدد الإجمالي	83	88	110	180	61%

** تصنيف البنك الدولي في السنة التي أجري فيها الاستبيان

*** مستوى دخل أحد الأعضاء غير معروف

الجدول د . عدد الأجهزة العليا للرقابة المستجيبة مع أو بدون تكنولوجيا معلومات عام 2000*

تكنولوجيا المعلومات الجديدة	الردود عام 2000
الأجهزة العليا للرقابة التي تملك بريد إلكتروني	99 من 119 جهاز من الأجهزة التي تملك بريد إلكتروني (83%)
الأجهزة العليا للرقابة التي لا تملك بريد إلكتروني	11 من 61 جهاز بدون بريد إلكتروني (18%)
الأجهزة العليا للرقابة التي تملك صفحة على الإنترنت	62 من 65 ممن يملكون صفحة على الإنترنت (95%)
الأجهزة العليا للرقابة التي لا تملك صفحة على الإنترنت	48 من 115 جهاز بدون صفحة (42%)
المجموع	110 من 180 عضو (61%)

*المصدر قائمة عناوين سكرتارية الإنتوساي والإستبيان الثالث ، معلومات مقارنة لعام 1993، 1997 غير متوفرة

وفيما يتعلق بمستوى الدخل ، فإن الأجهزة العليا للرقابة ذات الدخل العالي كانت عالية التمثيل، في حين كانت الدول ذات الدخل المنخفض منخفضة التمثيل . وهذا يثير الدهشة نظرا لتفاوت الموارد المتاحة لديهم . والإختلاف نفسه في الردود ينعكس في الجدول د . واستجابة الأجهزة العليا للرقابة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات هي أعلى من استجابة تلك التي لا تملك مثل تلك التسهيلات .

والنتيجة يجب أن تكون، أن الإجابات التي تم تسلمها لا تمثل بشكل واف عضوية الإنتوساي بأكملها . ونتائج الإستبيان تمثل بشكل رئيسي موقف الأجهزة العليا للرقابة بمعدلات موارد متوسطة أو أعلى .

3. حساب المنهجية

لقد بنيت النتائج المقدمة في الورقة على المعلومات التي تم جمعها من الإستبيان الثالث للإنتوساي حول الرقابة البيئية . والأجابات على كل سؤال متوفرة في الملحق 2 .

هنالك مجموعة من الأسئلة المتضمنة في الإستبيان الأول والثاني قد ضمنت أيضا في الإستبيان الثالث ، وبذلك أصبح لدينا قاعدة بيانات طويلة متميزة . وهذا يجعل من الممكن مقارنة الموقف في عام 2000 مع الموقف في 1997 و 1993 . وبالنسبة لتلك الأسئلة ، تمت مقارنة نتائج الإستبيان الثالث مع نتائج الإستبيان الأول والثاني . والنتيجة ضمنت في الملحق رقم 2 أيضا . ويجب توجيه الإهتمام إلى الطريقة التي نحاول من خلالها تقديم تقديرات ملائمة ومقارنة للموقف في عام 2000 مع الموقف في عام 1993 و 1997 .

وإحدى الصعوبات التي تمت مواجهتها هي أن كل استبيان قد تمت الإجابة عليه من قبل مجموعة مختلفة من الأجهزة العليا للرقابة . ولحسن الحظ كان هنالك توافق كبير بين الأجهزة العليا للرقابة في اجاباتها على الأسئلة المختلفة، (انظر الجدول أ) ، وهذا يحسن عملية مقارنة نتائج الإستبيانات الثلاثة . وهنالك 80 جهازا أعلى للرقابة أجابوا على الإستبيانين الثاني والثالث . وللحصول على تقييم ملائم للموقف في عام 1997 (مقارنة مع عام 2000) ، فإن نتائج تلك (المجموعة الرئيسية) المكونة من 80 جهازا أعلى للرقابة قد استخدمت . وبعد تحديد الإتجاه (وهو يختلف بين عام 1997 و 2000) في (المجموعة الرئيسية) ، وجدنا بأنه ينطبق على الإتجاه المتعلق بمجمل الإجابات في عام 2000 . ولتأكيد هذا الأسلوب فقد أعطينا مثلا على حوسبة السؤال أ 1 : هل يملك جهازكم بريدا إلكترونيا ؟ ومن مجموع المجموعة المستجيبة ، هنالك 90% من الأجهزة العليا للرقابة لديها عناوين بريد إلكتروني في عام 2000 .

وفي المجموعة الرئيسية ، كان ذلك 93% في عام 2000 و 50% في عام 1997 . فالإتجاه بين عام 1997 و عام 2000 هو 93-50 = 43% . وهذا يعني بأن النسبة المئوية للأجهزة العليا للرقابة التي تملك بريدا إلكترونيا في " المجموعة الرئيسية " قد ارتفع بنسبة 43% بين عام 1997 و عام 2000 . ولتقييم موقف المقارنة في عام 1997 ، فقد قمنا بتعديل الموقف في عام 2000 لمجموع الردود ، مع اتجاه في " المجموعة الرئيسية " : 90-43 = 47% .

ولتقييم الموقف في عام 1993 (مقارنة مع عام 1997) ، فقد استخدمنا نتائج " المجموعة الرئيسية " لـ 57 جهازا أعلى للرقابة ممن اجابوا على الإستبيانين الأول والثاني . والأسلوب الذي استخدم هو نفسه .

الملحق رقم 2

الإستبيان الثالث وإجابات الأجهزة العليا للرقابة على كل سؤال

ليس كل سؤال قابل للتطبيق على كل مستجيب . ولم يكن كل مستجيب قادر على توفير إجابة عن كل سؤال في الإستبيان . وعدد الإجابات المقبولة يختلف من سؤال إلى آخر ، والمعلومات الموفرة لا تمثل دائما العدد الإجمالي للمستجيبين .

الجزء الأول

أ معلومات تتعلق بالإتصال

1. هل يملك جهازكم الأعلى للرقابة عنوان بريدا إلكترونيا ؟

الجواب	1997%	2000%
نعم	47%	90%
لا	53%	10%
غير متاح	80	110

2. هل يملك جهازكم صفحة محلية على الإنترنت

الجواب	1997%	2000%
نعم	12%	56%
لا	89%	44%
غير فعال	80%	110%

3. مدى توافر تكنولوجيا المعلومات الجديدة ضمن منطقة الإنتوساي . % على مستوى العالم ، وأرقام مطلقة لكل منطقة من مناطق الإنتوساي .

الجواب	الإنتوساي %	الأفروساي	الأربوساي	الأسوساي	الكاروساي	اليوروساي	الأولاسيفس	السياساي
جميع اعضاء الإنتوساي								
الجهاز الأعلى للرقابة الذي يملك بريدا إلكترونيا	66%	17	14	26	8	38	15	7
الجهاز الأعلى للرقابة الذي يملك صفحة محلية	36%	2	8	18	3	29	10	2
غير متاح	180	49	19	32	41	41	20	13
المستجيبين للإستبيان الثالث								
الجهاز الأعلى للرقابة الذي يملك بريدا إلكترونيا	90%	15	13	22	7	34	13	5
الجهاز الأعلى للرقابة الذي يملك صفحة على الإنترنت	56%	2	8	17	2	28	10	2
غير متاح	110	21	17	25	8	34	13	6

ب. السياسة البيئية الحكومية

إن مجموعة العمل مهتمة في التطبيق الحالي للسياسات والبرامج الحكومية في بلدكم ، باعتبارها نقطة بداية هامة لأعمال الرقابة البيئية للأجهزة العليا للرقابة .

3. هل قامت حكومتكم بصياغة سياسة بيئية (على سبيل المثال خطة خضراء شاملة ، سياسات تنموية أو بيئية مستدامة ، برامج أو مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تحكم البيئة) ؟

الجواب	1993 %	1997 %	2000 %
نعم	83%	95%	93%
لا	17%	5%	8%
غير متاح	58	78	107

4. هل تصف السياسة البيئية لحكومتك مايلي :

الجواب	نعم %	نعم %
--------	-------	-------

2000	1997	
%90	%92	أ. الأهداف المراد تحقيقها ؟
%68	%66	ب. المتطلبات التي يتعين تلبيتها خلال سنوات معينة؟
%78	%79	ج. الأدوات التي يتعين استخدامها؟
%76	%71	د. كيف يمكن مراقبة المنجزات والتقرير بشأنها؟
%104	%73	غير متاح

5. من الذي يمارس السلطة القضائية في بلدكم على السياسة البيئية ؟

نعم %	نعم %	الهيئات التي تتخذ قرارات سياسية
2000	1997	
%99	%97	أ. الحكومة الوطنية
%61	%53	ب. الحكومة المحلية، الإقليمية أو الفدرالية
%28	%22	ج. الأجهزة العامة غير الحكومية (بما في ذلك الهيئات شبيهة الحكومية، والهيئات غير الحكومية شبيه الخاصة أو منظمو البيئة)
%12	%6	د. آخرين
107	79	غير متاح

ج. دور ومسؤوليات الجهاز الأعلى للرقابة اتجاه الرقابة البيئية

6. ماهي الهيئات التي يسمح لجهازكم الأعلى للرقابة بإجراء الرقابة البيئية عليها ؟

نعم %	نعم %	الهيئات التي تجري الرقابة عليها
2000	1997	
%91	%91	أ. الحكومة الوطنية
%69	%66	ب. الحكومة المحلية، الإقليمية، ، أو الفدرالية
%80	%79	ج. المؤسسات المملوكة من قبل الدولة، الشركات المملوكة من قبل الدولة
%60	%54	د. الهيئات العامة غير الحكومية (بما في ذلك الهيئات شبيه الحكومية، والهيئات غير الحكومية شبيه الخاصة أو منظمو البيئة
%34	%32	هـ. هيئات أو مؤسسات القطاع الخاص
104-103	76-74	غير متاح

إذا كان الجواب "نعم جزئياً" اختر من فضلك "نعم" ووضح سؤالك (على سبيل المثال هيئات القطاع الخاص فقط في حالة تلقيهم لمساعدات مالية) .

7. ما هي أنواع الأعمال الرقابية المتعلقة بالبيئة والتي يملك جهازكم الأعلى للرقابة صلاحية إجراء الرقابة عليها

نعم %	نعم %	أنواع الأعمال الرقابية والمهام المسبقة
2000	1997	
		اللاحقة (الإسترجاعية)
%94	%92	أ. الأعمال الرقابية النظامية (المالية)
%84	%83	ب. أعمال رقابة الأداء (مردود الأموال)
		المسبقة (الوقائية)
%34	%28	ج. أعمال رقابة مسبقة (على سبيل قبل الإنفاق)

19%	18%	د. خبرة مسبقة (على سبيل المثال نصيحة خبير خلال إعداد الأنظمة والقوانين البيئية)
105	79%	غير متاح

8. هل تنص الصلاحيات الرقابية لجهازكم بشكل صريح على الرقابة البيئية ؟

2000%	1997%	الجواب
14%	16%	نعم
86%	84%	لا
105	77	غير متاح

الجزء الثاني : أسئلة إضافية

1. اسم الدولة

أ. الرقابة البيئية من قبل الأجهزة العليا للرقابة

2. هل تغيرت صلاحيات جهازكم فيما يتعلق بالرقابة البيئية منذ عام 1996؟

2000%	1997%	الجواب
14%	21%	نعم ، لقد تم توسيع الصلاحية الرقابية
0%	3%	نعم ، الصلاحيات الرقابية محدودة
86%	77%	لا، لم يحدث هنالك أية تغييرات هامية
108	73	غير متاح

3. هل يقوم جهازكم بتقديم النصح للدوائر الحكومية بشأن الجوانب التالية :

2000%	الجواب
23%	المشورة بشأن صياغة السياسات والتشريعات البيئية \ أو البرامج
18%	المشورة بشأن القدرات المطلوبة لتطوير وتنفيذ السياسة البيئية أو البرامج
23%	المشورة بشأن المؤشرات البيئية ، مقاييس الأداء ، أنظمة المراقبة أو أنواع أخرى من معلومات السياسة لتقييم السياسة البيئية
19%	المشورة بشأن موضوعات أخرى
108	غير متاح

4. هل يشارك جهازكم الأعلى للرقابة بشكل فاعل في مساعدة الدوائر في واحد أو أكثر من الجوانب التالية ؟

2000%	الجواب
16%	المساعدة في تطوير المؤشرات البيئية، مقاييس الأداء، أنظمة المتابعة، أو أنواع أخرى من معلومات السياسة
13%	المساعدة في تطوير أنظمة الإدارة البيئية
15%	المساعدة في إنتاج التقارير البيئية
15%	المساعدة في جوانب أخرى
108	غير متاح

5. هل اكمل جهازكم الأعلى للرقابة واحد أو أكثر من أعمال الرقابة البيئية ؟

1999-1997	1996-1994	1993-1991	الجواب
57%	60%	42%	نعم
43%	40%	58%	لا
110	78	58	غير متاح

6. عدد أعمال الرقابة البيئية المنفذة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة بين 1999-1997

1999-1997	عدد التقارير الصادرة
% من الأجهزة العليا للرقابة	لا يتم إصدار تقارير رقابية
43	

11	1 تقرير
14	2-5 تقارير
12	6-10 تقارير
11	11-15 تقرير
3	16-20 تقرير
2	21-25 تقرير
3	26-30 تقرير
1	31-35 تقرير
1	36-40 تقرير
109	غير متاح

6.أ أنواع التقارير البيئية التي نفذتها الأجهزة العليا للرقابة ، خلال 1994-1996 و 1997-1999

أنواع التقارير	عدد التقارير 1996-1994	عدد التقارير 1999-1997
أعمال الرقابة النظامية	117	87
أعمال رقابة الأداء	257	304
خليط من الإثنين معا	215	169
غير متاح	589	560

6.ب أنواع معينة من رقابة الأداء التي تنفذها الأجهزة العليا للرقابة، خلال 1994-1996 و 1997-1999

أنواع معينة من رقابة الأداء (بما في ذلك التقارير الرقابية التي تجمع رقابة الأداء والرقابة النظامية	عدد التقارير الرقابية 1996-1994	عدد التقارير الرقابية 1999-1997
أ. سياسات الرقابة البيئية	61	63
ب. الرقابة على تطبيق البرامج البيئية	247	264
ج. تقييم أثر أو تأثيرات البرامج البيئية الوطنية الموجودة	108	108
د. تقييم اثر أو تأثيرات البرامج البيئية الوطنية المقترحة	43	28
هـ. تأثير الرقابة البيئية على البرامج غير البيئية	64	94
و. الرقابة على الإلتزام بالأنظمة والقوانين البيئية الوطنية الدوائر والوزارات الحكومية، والهيئات التي تقومون بإجراء الرقابة عليها	167	212
ي. الرقابة على الإلتزام من قبل الحكومة بالتعهدات الدولية الموافق عليها من قبل الحكومة	104	57
ز. الرقابة على أنظمة الإدارة البيئية الحكومية	117	156
إجمالي عدد التقارير	589	560

قد يدرج التقرير ضمن أكثر من فئة . وتبعاً لذلك فان عدد التقارير في العمود الأخير لا تتفق مع العدد الإجمالي للتقارير

6.ج طبيعة القضايا الرقابية التي تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإجراء الرقابة عليها
نوع أعمال الرقابة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة خلال 1994-1996 و 1997-1999

القضية البيئية	عدد التقارير خلال 1996-1994	عدد التقارير الرقابية 1999-1997
1. المياة المالحة،تلوث البحار	29	25

131	147	2. المياه العذبة ، مياه الشرب، جودة المياه، الأنهار، البحيرات
72	65	3. تلوث الهواء
59	74	4. تلوث التربة، المواقع الملوثة
25	29	5. الطاقة
103	126	6. النفايات، النفايات بشكل عام ، النفايات الخطرة ، النفايات غير الخطرة ، معالجة الفضلات وحشوات الأرض
18	23	7. تخفيض الضوضاء
102	83	8. الطبيعة والإستجمام (بما في ذلك الحفاظ على وتطوير التراث الثقافي والطبيعي ، وإدارة المتنزهات والغابات ، والإستجمام ، والسياحة)
57	57	9. الأنظمة البيئية ، التنوع البيولوجي ، البنية التحتية البيئية ، ادارة الأنظمة البيئية
85	85	10. الزراعة، المبيدات الحشرية ، تحسين الأرض، الحراثة
33	30	11. ادارة المخاطر والإستعداد للطوارئ
74	73	12. منع التلوث
81	70	13. التلوث الصناعي
81	72	14. التحمض
40	64	15. المعادن ، والموارد الطبيعية مثل التعدين ، الغاز، والزيوت الخ
31	32	16. الأسمك
32	61	17. السير، التحميل ، النقل
72	110	18. البيئة والصحة البشرية
16	20	19. تغير المناخ ، واستنزاف طبقة الأوزون
162	81	20. الإدارة البيئية الداخلية من قبل السلطات والدوائر العامة
15	21	21. النشاط الإشعاعي
38	72	22. موضوعات أخرى
560	589	مجموع عدد التقارير

قد يدرج التقرير ضمن أكثر من فئة . وعدد التقارير في العمود الأخير لا يتفق تبعا لذلك مع اجمالي عدد التقارير

7. ما هي النسبة المئوية لعدد التقارير أو الأعمال الرقابية التي يمكن اعتبارها بيئية في طبيعتها أو لها مكونات بيئية ؟ يرجى عمل تقدير للأعوام 1996 و1999 .

7. تطور في حجم أعمال الرقابة البيئية المنفذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة

2000-1999	1997 /1996	1994/1993	
57%	60%	42%	% الأجهزة العليا للرقابة التي قامت بإجراء واحد أو أكثر من الأعمال الرقابية البيئية خلال السنوات الثلاث الأخيرة
110	80%	54%	غير متاح
5.9	6.0	3.1	معدل % الوقت الذي أمضته الأجهزة العليا للرقابة على أعمال الرقابة البيئية
12.2	10.6	6.9	معدل % الوقت الذي أمضته الأجهزة العليا للرقابة الفعالة على أعمال الرقابة البيئية
97	74	71	غير متاح
564	589	306	اجمالي عدد التقارير الصادرة من قبل الأجهزة العليا للرقابة خلال السنوات الأخيرة الماضية
5.2	6.7	3.7	متوسط عدد التقارير لكل جهاز اعلى للرقابة مستجيب
9.1	9.8	7.8	متوسط عدد التقارير الرقابية لكل جهاز أعلى للرقابة فعال
109	88	83	غير متاح

* مقدر

** لتقدير متوسط الوقت وعدد التقارير استخدمت جميع أجوبة المستجيبين
8. ان وجدت ، ما هي المعوقات التي يواجهها جهازكم الأعلى للرقابة في تطوير وتنفيذ أعمال الرقابة البيئية ؟

الجواب	1997	2000 %
لا يوجد أية معوقات	18%	15%
صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة لا تفي بالغرض	22%	26%
المعايير والقواعد البيئية غير كافية	49%	35%
البيانات حول الوضع البيئي غير كافية	41%	37%
انظمة اعداد التقارير والمراقبة الحكومية غير كافية	51%	39%
قلة الخبرات والمهارات ضمن الجهاز الأعلى للرقابة		50%
صياغات غير كافية للسياسات البيئية الحكومية، مثل أهداف غير قابلة للقياس غياب الإستراتيجية، إطار عمل تنظيمي غير كاف		26%
عوائق أخرى	30%	11%
غير متاح	72-62	106

غير متضمن في استبيان 1997 .

ب. أنشطة واستراتيجيات مجموعة العمل

9. خلال الفترة 1996-1998 (من مؤتمر القاهرة حتى مونتيفيديو) قامت مجموعة عمل الإنتوساي الخاصة بالبيئة بتطوير ونتاج الأعمال المذكورة ادناه . وترغب مجموعة العمل بمعرفة أرائكم حول تلك المنتجات.
9أ هل يعلم جهازكم بوجود تلك المنتجات ؟

المنتج	نعم %	لا %	غير نافذ
أ. الكتيب بعنوان " كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة ان تتعاون في مجال الرقابة على المعاهدات البيئية " . والذي تم تبنيه في مؤتمر الإنكوساي السادس عشر في الأرجواي	72%	28%	102
ب. دراسة حول محاسبة الموارد الطبيعية ، وزعت خلال مؤتمر الإنكوساي السادس عشر في الأرجواي	61%	39%	98
ج. مسودة ارشادات ومعايير حول الرقابة البيئية ، وزعت خلال عام 2000 للتعليق عليها وعرضها على مؤتمر الإنكوساي السابع عشر المنعقد في كوريا عام 2001	غير متوفر	غير متوفر	عشر متوفر
د. شريط الفيديو بعنوان " الرقابة الخضراء تحد عالمي " عرض ووزع خلال مؤتمر الإنكوساي السادس عشر المنعقد في الأرجواي	66%	34%	100
هـ. تقرير حول الإستبيان الثاني حول الرقابة البيئية وزع في مؤتمر الإنكوساي السادس عشر المنعقد في الأرجواي	26%	38%	97
و. صفحة محلية لمجموعة العمل على الإنترنت	69%	31%	100
ي. ببليوغرافيا حول تقارير الرقابة البيئية للأجهزة العليا للرقابة على الإنترنت	63%	37%	99

بما ان المسودة لم توزع عندما اجري الإستبيان ، فان رأي الأجهزة العليا للرقابة بشأن هذا المنتج قد ترك جانبا.
9ب هل كان هذا المنتج مفيدا لكم ؟

المنتج	كثيرا جدا %	كثيرا %	قليلا %	لا فائدة تذكر %	غير متاح
أ. الكتيب بعنوان " كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة ان تتعاون في مجال الرقابة على المعاهدات البيئية " . والذي تم تبنيه في مؤتمر الإنكوساي السادس عشر في الأرجواي	20%	40%	34%	6%	65%
ب. دراسة حول محاسبة الموارد الطبيعية ، وزعت خلال مؤتمر الإنكوساي السادس عشر في الأرجواي	4%	42%	47%	8%	53%

غير متوفر	ج. مسودة ارشادات ومعايير حول الرقابة البيئية ، وزعت خلال عام 2000 للتعلق عليها وعرضها على مؤتمر الإنكوساي السابع عشر المنعقد في كوريا عام 2001				
56%	7%	43%	41%	9%	د. شريط الفيديو بعنوان " الرقابة الخضراء تحد عالمي " عرض ووزع خلال مؤتمر الإنكوساي السادس عشر المنعقد في الأرغواي
51	8%	49%	33%	9%	هـ. تقرير حول الاستبيان الثاني حول الرقابة البيئية وزع في مؤتمر الإنكوساي السادس عشر المنعقد في الأرغواي
61%	3%	36%	41%	20%	و. صفحة محلية لمجموعة العمل على الإنترنت
54	4%	39%	44%	13%	ي. بيليوغرافيا حول تقارير الرقابة البيئية للأجهزة العليا للرقابة على الإنترنت

المستجيبون الذين يعلمون بهذا المنتج هم فقط الدين تم تضمينهم بما ان المسودة لم تنشر عندما اجري الاستبيان فان آراء الأجهزة العليا للرقابة حول هذا المنتج قد تركت جانبا.

9. ج هل استفاد جهازكم من هذا المنتج ؟

المنتج	نعم %	في المستقبل %	لا %	غير متاح
أ. الكتيب بعنوان " كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة ان تتعاون في مجال الرقابة على المعاهدات البيئية " . والذي تم تبنية في مؤتمر الإنكوساي السادس عشر في الأرغواي	29%	56%	16%	70%
ب. دراسة حول محاسبة الموارد الطبيعية ، وزعت خلال مؤتمر الإنكوساي السادس عشر في الأرغواي	17%	63%	20%	59
ج. مسودة ارشادات ومعايير حول الرقابة البيئية ، وزعت خلال عام 2000 للتعلق عليها وعرضها على مؤتمر الإنكوساي السابع عشر المنعقد في كوريا عام 2001	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
د. شريط الفيديو بعنوان " الرقابة الخضراء تحد عالمي " عرض ووزع خلال مؤتمر الإنكوساي السادس عشر المنعقد في الأرغواي	41%	41%	17%	58
هـ. تقرير حول الاستبيان الثاني حول الرقابة البيئية وزع في مؤتمر الإنكوساي السادس عشر المنعقد في الأرغواي	40%	40%	19%	52
و. صفحة محلية لمجموعة العمل على الإنترنت	59	31	9	64
ي. بيليوغرافيا حول تقارير الرقابة البيئية للأجهزة العليا للرقابة على الإنترنت	49%	46%	5%	57%

المستجيبون الذين يعرفون المنتج هم فقط الدين تم تضمينهم بما ان المسودة لم تنشر عندما اجري الاستبيان فان آراء الأجهزة العليا للرقابة بشأن حول هذا المنتج قد تركت جانبا.

10. خلال مؤتمر الإنكوساي السادس عشر المنعقد في الأرغواي اتفق على تشكيل مجموعة عمل بشأن الرقابة البيئية على اساس اقليمي . الى أي مدى انت مشترك في عملية الأقامة تلك ؟ عالميا % وكعضو كامل لكل منطقة من مناطق الإنتوساي .

الجواب	الإنتوساي	الأفروساي	الأربوساي	الأسوساي	الكاروساي	اليوروساي	الأولاسيفس	السياسا
أ. الجهاز الأعلى للرقابة يشارك في مجموعة العمل الإقليمية الخاصة بالرقابة البيئية	48%	10	7	7	0	22	8	2
ب. يدرس الجهاز الأعلى للرقابة ان يكون عضوا في احدى مجموعات العمل في المستقبل القريب	27%	6	6	9	1	5	2	1
ج. الجهاز الأعلى للرقابة مهتم في المشاركة في واحد او اكثر من أنشطة مجموعة العمل	18%	3	1	3	4	5	2	0
د. الجهاز الأعلى للرقابة غير مهتم في مجموعة العمل الإقليمية او انشطتها	13%	1	2	2	2	1	1	1

								على المستوى الإقليمي
4	12	31	7	19	15	19	95	غير متاح

ج. تكنولوجيا المعلومات

ان استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة مثل البريد الإلكتروني والإنترنت يتطور بسرعة . ومع ذلك وخلال مؤتمر الإنكوساي السابع عشر المنعقد في مونتيفيديو عام 1999 ، ذكرت عدة وفود حقيقة أنه ليس جميع الأجهزة العليا للرقابة قادرة على الدخول على الإنترنت . وبالنسبة للأجهزة التي تملك مثل تلك الصلاحية ، فإنه ليس من السهل عليها دائما الحصول على المعلومات الملائمة . ومن أجل اختيار افضل الإستراتيجيات لتبادل المعلومات والإستفادة المثلى من الإنترنت ، فنحن مهتمون بإجابتك على الأسئلة التالية :

11. هل يملك جهازكم صلاحية الدخول على الإنترنت؟

الجواب	2000 %
نعم	84%
لا	16%
غير متاح	107

12. اذا لم يكن لجهازكم امكانية للدخول على الإنترنت ، أي من الطرق التالية للحصول على معلومات ووثائق مجموعة عمل الإنكوساي حول الرقابة البيئية هي المفضلة اكثر لجهازكم الأعلى للرقابة ؟

الجواب	2000
معلومات الكترونية على CD-ROM	7
معلومات على PC-disketes	13
معلومات مطبوعة على ورق	14
معلومات عند الطلب من خلال ضابط اتصال	3
وسائل أخرى من وسائل الإتصال	2
غير متاح	17

13. هل يوجد لجهازكم صفحة محلية على شبكة الإنترنت

الجواب	2000 %
نعم	56%
ليس بعد ، ولكن قيد الإعداد	21%
لا	22%
غير متاح	109

14. ماهو نوع المعلومات الذي من الممكن ان يوجد على الصفحة المحلية ؟

	نعم %	لا %
أ. معلومات حول الرقابة البيئية	29%	71%
ب. ملخص او ملاحظات حول التقارير	44%	56%
ج. نص كامل للتقارير	39%	61%
غير متاح		55-54

*فقط الأجهزة العليا للرقابة التي تملك صفحة محلية .

15. ماهي المعلومات الأخرى التي من الممكن ان توجد على صفحة الإنترنت

الجواب	حول الأجهزة العليا للرقابة بشكل عام	حول الرقابة البيئية	غير نافذ
د. هيكله الجهاز الأعلى للرقابة	95%	2%	57
هـ. القدرة الرقابية والموارد المتوفرة	46%	2%	57
و. الإستراتيجية الرقابية للجهاز الأعلى للرقابة ، والرؤيا الإستراتيجية	53%	5%	57
ي. المشروعات أو البرامج المؤسسية	29%	2%	56
ز. المشروعات أو البرامج الرقابية	30%	7%	57

57	%4	%42	ر. معلومات بشأن التعاون الدولي بين الأجهزة العليا للرقابة
57	%5	%42	ع. المنهجية الرقابية
57	%4	%58	غ. الصلاحية ، نطاق الرقابة، أو معلومات حول الهيئة ضمن نطاق الرقابة
57	%5	%28	ف. معلومات بشأن البرامج والدورات التدريبية

الأجهزة العليا للرقابة التي تملك صفحة على الإنترنت

16. اذا كانت حكومتكم قد قامت بصياغة انواع معينة من البرامج او السياسات البيئية ، فهل تتوفر مثل تلك المعلومات على شبكة الإنترنت ؟ ان كان الأمر كذلك فترجو تزويدنا بعنوانين المواقع ذات العلاقة .

	الجواب	%2000
	نعم	%55
	لا	%22
	غير معروف	%15
	لم تقم حكومتنا حتى الآن بصياغة اية سياسات او برامج بيئية	%9
	غير متاح	101

ج. المعاهدات الدولية والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة

17. هل كان لجهازكم تجربة مع واحد او اكثر من الأنواع التالية من اعمال الرقابة البيئية او التعاون ؟

	تجربة في مجال :	نعم%	لا%
	التعاون مع جهاز آخر في مجال الرقابة على التزام الحكومات بالمواثيق الدولية (بما في ذلك المعاهدات ، الإتفاقيات ، والتعهدات الدولية)	%11	%90
	التعاون مع جهاز رقابي آخر في الرقابة على موضوع بيئي ولكن ليس اتفاقية	%10	%91
	الرقابة على التزام الحكومة بالمواثيق البيئية الدولية ، ولكن باستقلالية عن الأجهزة الأخرى	%12	%88
	تبادل المعلومات الرقابية او الخبرات الرقابية المتعلقة بالرقابة البيئية بين الأجهزة العليا للرقابة	%38	%63
	غير متاح		105-104

18. الأعمال الرقابية او التعاون كما اشير لها في السؤال الأخير

عدد النشرات المذكورة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة

عدد التقارير المذكورة	% من الأجهزة العليا للرقابة 1997-1999
لا يوجد تقارير رقابية	%80
1 تقرير	%11
2 تقرير	%5
3-8 تقارير	%5
غير متاح	110

19. هل انتم مهتمون في انتاج واحد أو اكثر من الأعمال الرقابية البيئية في المستقبل ؟

	مهمة بـ	نعم %	لا%
	مهمة بالتعاون مع جهاز أعلى للرقابة في الرقابة على اتفاقية بيئية دولية	%76	%25
	التعاون مع جهاز اعلى للرقابة في مجال الرقابة على موضوع بيئي	%79	%21
	الرقابة على اتفاقية بيئية دولية ، ولكن باستقلالية عن الأجهزة الرقابية الأخرى	%53	%48

غير متاح	102-98
20. ماهي المشاكل البيئية الرئيسية في بلدك ؟	
القضية البيئية	% من الأجهزة العليا للرقابة
1. المياه المالحة، تلوث البحار	37%
2. المياه العذبة، مياه الشرب، جودة المياه، الأنهار، البحيرات	65%
3. تلوث الهواء	45%
4. تلوث التربة، المواقع الملوثة	25%
5. الطاقة	10%
6. النفايات، النفايات بشكل عام ، النفايات الخطرة ، النفايات غير الخطرة ، معالجة النفايات ، ورمم النفايات	65%
7. تخفيض الضوضاء	11%
8. الطبيعة والاستجمام (بما في ذلك الحفاظ على وتطوير التراث الثقافي والطبيعي ، و إدارة المنتزهات والغابات ، والاستجمام ، والسياحة)	28%
9. الأنظمة البيئية ، التنوع البيولوجي ، البنية التحتية البيئية ، إدارة الأنظمة البيئية	36%
10. الزراعة، المبيدات الحشرية ، تحسين الأرض، الحراثة	56%
11. إدارة المخاطر والإستعداد للطوارئ	16%
12. منع التلوث	24%
13. التلوث الصناعي	25%
14. التحمض	8%
15. المعادن ، والموارد الطبيعية مثل التعدين ، الغاز ، والزيوت الخ	8%
16. الأسماك	11%
17. السير ، التحميل ، النقل	33%
18. البيئة والصحة البشرية	28%
19. تغير المناخ ، واستنزاف طبقة الأوزون	11%
20. الإدارة البيئية الداخلية من قبل الدوائر او السلطات العامة	15%
21. النشاط الإشعاعي	5%
موضوعات أخرى	6%
غير متاح	102
21. هل هناك اية أعمال رقابية مخططة للسنوات الثلاث القادمة	
الجواب	% من الأجهزة العليا للرقابة
لا	43%
نعم	57%
غير متاح	100
الأعمال الرقابية المخططة حول الموضوعات البيئية التالية	عدد الأجهزة العليا للرقابة
1. المياه المالحة، تلوث البحار	9
2. المياه العذبة، مياه الشرب، نوعية المياه، الأنهار، البحيرات	22
3. تلوث الهواء	11
4. تلوث التربة، المواقع الملوثة	6
5. الطاقة	6
6. النفايات، النفايات بشكل عام ، النفايات الخطرة ، النفايات غير الخطرة ، معالجة النفايات ورممها	20
7. تخفيض الضوضاء	5
8. الطبيعة والاستجمام (بما في ذلك الحفاظ على وتطوير التراث الثقافي والطبيعي ، و إدارة المنتزهات والغابات ، والاستجمام ، والسياحة)	14
9. أنظمة البيئة ، التنوع البيولوجي ، البنية التحتية البيئية ، ادارة أنظمة البيئة	6
10. الزراعة، المبيدات الحشرية ، تحسين الأرض، الحراثة	13

7	11. ادارة المخاطر والإستعداد للطوارئ
5	12. منع التلوث
8	13. التلوث الصناعي
3	14. التحمض
10	15. المعادن ، والموارد الطبيعية مثل التعدين ، الغاز ، والزيوت الخ
4	16. الأسمك
10	17. السبير ، التحميل ، النقل
6	18. البيئة والصحة البشرية
3	19. تغير المناخ ، واستنزاف طبقة الأوزون
14	20. الإدارة البيئية الداخلية من قبل الدوائر او السلطات العامة
6	21. النشاط الإشعاعي
4	موضوعات اخرى
98	غير متاح